

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة أبي بكر بلقايد

- تلمسان -



## مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة الماستر في شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت اشراف

من اعداد الطالبة:

الأستاذة: طالب دليلة

سيدي يعقوب إيمان

بعنوان:

دور النظام الجمركي في ترقية التجارة  
الخارجية دراسة حالة الجزائر

لجنة المناقشة:

الأستاذة: حلومي وهيبة

الأستاذة: طالب دليلة

الأستاذة: بلحاج مريم

السنة الجامعية: 2025/2024

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه المذكرة وأشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وبعد الصلاة والسلام على خير الأنام، أهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بتوفيق من الله إلى: من علمني الحب والعطاء وإلى أجمل نعمة أنعم الله بها علي إلى نور قلبي زوجي العزيز "عبد الحميد".

من علمني الحب والعطاء إلى قدوتي في هذه الحياة إلى من غادرنا هذا العام إلى الصدر الحنون أبي "محمد" رحمة الله عليه.  
إلى روح جدتي العزيزة رحمها الله.

نبح الحنان، إلى من غمرتني بحبها وحنانها، أُمي الغالية "جميلة" حفظك الله لي.  
أولادي الداعمين لي في مشواري "مهدي، ريان، ياسر، أميرة" حفظكم الله وأنار دربكم.  
خالتي وأبنائها "نعيمة وإلهام، إيناس، أمين" يا من كنتم سندي في الحياة.  
كل أفراد العائلة الكرام من كبيرهم إلى صغيرهم وكل من ساندني في إتمام هذا العمل.

# كلمة شكر

يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع، كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذة المحترمة "طالب دليلة" التي شرفنتني بقبولها الاشراف على إعداد هذه المذكرة وعلى تقديمها يد العون، فلم تبخل علي بتقديم النصح والتوجيه. والشكر موصول أيضا للدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا أنسى شكر كل من ساعدني على إتمام هذا العمل المتواضع زوجي العزيز وأختي وبناتها، لكم جميعا الشكر والتقدير.

# دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية

## دراسة حالة الجزائر

### الفهرس

مقدمة:	ز
1. طرح الإشكالية:	س
2. منهج البحث:	س
3. أهمية البحث:	ش
4. أسباب اختيار الموضوع:	ش
5. هيكل الدراسة:	ش
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	15
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	16
1. المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية	16
أ. مفهوم التجارة الخارجية	16
ب. أهمية التجارة الخارجية	17
2. المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	18
3. المطلب الثالث: أدوات وسياسات التجارة الخارجية	21
أ. أدوات التجارة الخارجية:	21
1. الدعم الحكومي:	21
2. التعريف الجمركية:	21
3. الحصص:	22
4. إجراءات غير التعريفية:	22

22	5.اتفاقيات التجارة الحرة:
22	6.التحكم في سعر الصرف:
23	7.الرقابة على الواردات:
23	ب.سياسات التجارة الخارجية:
23	1.سياسة الحماية:
23	2.سياسة تحرير التجارة:
23	3.سياسة التوازن التجاري:
24	4.السياسة التعاقدية:
24	5.السياسة التصحيحية:
24	6.سياسة التشجيع على التصدير:
24	المبحث الثاني: النظام الجمركي.
26	1.المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الجمارك
27	2.المطلب الثاني: مهام الجمارك
27	أ.مهام الجمارك وفقا للتشريع الجزائري:
31	ب.مهام الجمارك وفقا للمنظمات الدولية:
32	3.المطلب الثالث: الإجراءات الجمركية المتعارف عليها في عمليات الاستيراد والتصدير
32	أ.عملية التصريح:
33	ب.عملية التصنيف:
33	ج.التقييم:
33	د.التفتيش الجمركي:
33	هـ.عملية تقييم الرسوم والضرائب:
33	و.عملية الدفع:
34	ز.التخليص الجمركي:
34	4.المطلب الرابع: علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية

- 37 ..... الفصل الثاني الدراسات السابقة
- 38 ..... I.المبحث الأول: دراسات محلية
- 1.أسامة غزلاني، دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح إطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2024-2023 ..... 38
- 2.سواعدي أنيس ودحمري هند، دور الأنظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية -دراسة حالة نظام العبور في الجزائر-،جامعة سكيكدة، 2024-2023 ..... 38
- 3.زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر. 2024-2023 ..... 39
- 4.زمام آمال، تأثير تحرير المبادلات التجارية الدولية على التشريع الجمركي الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون الأعمال، 2020-2019 ..... 39
- 5.دراسة حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017-2016 ..... 40
- 6.عبد العالي بورويس، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير 1997.. 40
- 7.سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2002 ..... 41
- 8.شاطري عبد القادر، النظم الجمركية الاقتصادية كآلية لتجسيد سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر"، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية -المجلد 30 - العدد2 السنة 2023 ..... 42
- 9.بن عزوز براهيم، إجراءات الإفراج عن البضائع عن التخليص الجمركي، نظرة على قانون 17-04 المتضمن تعديل قانون الجمارك، ورقة بحثية منشورة في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلة محكمة، جامعة وهران 2. .... 42
- II.المبحث الثاني: دراسات عربية ..... 43
- 1.غزل الخوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015-2014 ..... 43
- 2.سعد بن علي الوايل، عباس فؤاد عباس حسن، معتز تاج السر محمد محمود، أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، سنة 2019-2018 ..... 43

- 3.حسين عباس حسين الشمري، كريم عباس حسن، تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد  
الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد، سنة2018. .... 44
- 4.شهاب الدين محمد أحمد عبد الله، المشاكل المالية والنقدية لتجارة السودان الخارجية وأثرها على  
الأداء الاقتصادي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم  
والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، سنة2013. .... 45
- III.المبحث الثالث: الدراسات الأجنبية ..... 46
- 1.YESSENZHOLOVA, GAZIZA, RAUSHAN DULAMBAYEVA, AND SALTANAT  
KAPYSHEVA."ASSESSMENT OF THE IMPACT OF CUSTOMS REGULATION  
FACTOR ON FOREIGN TRADE OF KAZAKHSTAN." ECONOMIC STUDIES, (2023).  
46 .....
- 2.DRINKWATER, STEPHEN, AND CATHERINE ROBINSON. "THE IMPACT OF  
CUSTOMS AND TRADE REGULATIONS ON THE OPERATIONS OF AFRICAN  
46 ..... FIRMS." JOURNAL OF BUSINESS RESEARCH, (2023).
- 3.ABDERRAHMANE BELHANICHE, "THE IMPACT OF CUSTOMS REGULATIONS  
ON EFFICIENCY IN INTERNATIONAL TRADE" RESEARCH PROJECT ,  
47 ..... 2008 UNIVERSITY OF KENYA,  
EFFECT OF REFORMS IN CUSTOMS "KIBAKI, MUCHIRI 4.JOEL  
"ADMINISTRATION SYSTEM ON TRADE FACILITATION IN KENYA  
KENYA SCHOOL ،RESEARCH PROJECT DIPLOMA POSTGRADUATION ،2018  
47 ..... KENYA.,OF REVENUE ADMINISTRATION  
POLICY AND PERFORMANCE IN "5.RUSSELL HILLBERRY, XIABUI ZHANG,  
, POLICY "CUSTOMS EVALUATING THE TRADE FACILITATION AGREEMENT  
RESEARCH WORKING PAPER, WORLD BANK GROUP, DEVELOPMENT  
RESEARCH GROUP, TRADE AND INTERNATIONAL INTEGRATION TEAM,  
48 .....MARCH 2015.
- 51 ..... الفصل الثالث دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية  
51 ..... (دراسة حالة الجزائر)
- 52 ..... I.المبحث الأول: آليات ونظم عصرنة قطاع الجمارك
- 52 ..... 1.المطلب الأول: تطوير وعصرنة قطاع الجمارك لتسهيل التجارة الخارجية
- 52 ..... أ. تطوير إدارة الجمارك وعلاقتها بالهيئات الداخلية للدولة:

53	1.التعاون بين إدارة الجمارك وجهاز الشرطة:
53	التعاون بين إدارة الجمارك والجيش الشعبي الوطني:
53	التعاون بين إدارة الجمارك والدرك الوطني:
55	ب.تطوير وتكييف مهام إدارة الجمارك وفقا للاتفاقيات الجمركية
56	ج.تطوير إدارة الجمارك وفقا للمنظمات الجمركية
59	2.المطلب الثاني: أثر رقمنة قطاع الجمارك في ترقية التجارة الخارجية
59	أ.الجهات المستفيدة من عملية الرقمنة
62	ب.التحديات التي تواجه مبادرات تحديث ورقمنة الإدارة الجمركية
63	3.الآليات والنظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية
64	أ. نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية
65	الامتيازات المالية:
65	التسهيلات الإجرائية:
66	ب.نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك (S.I.G.A.D) لتسهيل إجراءات الجمركية
70	ج. النظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES
71	النظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES:
74	تسهيل التجارة وتقليل التكاليف
74	تحسين كفاءة العمليات الجمركية
74	تعزيز الشفافية ومكافحة التهريب
75	دعم اتخاذ القرار
75	تعزيز التعاون الدولي
75	III.المبحث الثاني: إجراءات وتسهيلات الاستيراد والتصدير
75	1.المطلب الاول: اجراءات الاستيراد والتصدير وفق نظام ALCES
77	2.المطلب الثاني: التسهيلات الجمركية للصادرات خارج قطاع المحروقات
77	أ.الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

79	.....III.المبحث الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر الواقع والاصلاحات
79	.....1.المطلب الأول: وضعية التجارة الخارجية في الجزائر
81	.....2.المطلب الثاني: الإنجازات والإصلاحات في قطاع الجمارك:
83	.....أ.في مجال المساهمة في دعم المصدرين خارج نطاق المحروقات:
83	.....ب.في مجال تأطير العمليات التجارية الخارجية في شقها الجمركي:
	.....ج.إنجاز نصوص تنظيمية جديدة وتحيين نصوص أخرى تسهيلات للمتعاملين الاقصاديين المعتمدين:
84	.....
90	.....الخاتمة
91	.....الخاتمة:
94	.....المراجع:

مقدمة

يعتبر قطاع الجمارك أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد في أي دولة فدوره لا يقتصر على الربح من الرسوم الجمركية بل يمتد ليشمل دعم الأمن الاقتصادي وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الغير قانونية مثل: التهريب وإغراق السوق بالسلع المقلدة. يبرز دور الجمارك في الجزائر في التصدي للمصاعب الاقتصادية المتعددة منها التي ظهرت بانتشار التقلبات العالمية خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2014، والتي جعلت البلاد تراجع سياساتها الاقتصادية على المدى البعيد محاولة تقليل من اعتمادها على إيرادات النفط فقط، وتنويع مصادر الدخل.

إن للجمارك الجزائرية دورا هاما في السياسات الاقتصادية الجزائرية الجديدة التي تعمل على دفع الاستثمار الخارجي وتشجيع الصادرات، وتنويع الصناعة المحلية فهي تساعد على تحسين مناخ الأعمال بالاعتماد على الإجراءات الجمركية وتسهيل تحرك البضائع والخدمات عبر حدود البلاد لتساعد الشركات المحلية مهما كان حجمها، حيث تعتبر الجمارك خط الدفاع الأول للمنتجين المحليين لحمايتهم من الإغراق التجاري ومنع دخول السلع المقلدة أو ذات الجودة الرديئة التي قد تضر بالصناعات الوطنية.

وسعيا للانفتاح الاقتصادي، تتجه الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية وتطمح إلى الانضمام إلى منظمات التجارة الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة البريكس (BRICS). من اجل تحقيق هذه الأهداف تلعب الجمارك دورًا حيويًا في تنظيم وضبط التجارة الدولية. ومن أجل ذلك بدأت الحكومة الجزائرية في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير النظام الجمركي ليصبح أكثر شفافية وكفاءة لضمان الالتزام بالمعايير الدولية، وتعزيز من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

## المقدمة

هذه الإصلاحات تتماشى مع الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال الجمارك وخاصة مع تطور الرقمنة وتطبيق التقنيات الحديثة لتسريع عمليات الفحص والتخليص الجمركي فالتحول الرقمي يعتبر شئنا أساسيا في هذا الوقت من أجل تقليل الفساد وتسريع حركة البضائع وهو ما ينعكس إيجابا على البيئة الاستثمارية كما تساهم الجمارك الجزائرية في تحفيز الصادرات من خلال تقديم تسهيلات للمنتجات المحلية، بما في ذلك تسهيل الإجراءات المتعلقة بالنقل، والتخزين، والخدمات اللوجستية، مما يعزز من قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

### 1. طرح الإشكالية:

إن تحسين الأداء الجمركي والقدرة على التكيف مع التحديات العالمية هو مفتاح رئيسي لضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ومن هذا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

**كيف تساهم الأنظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر؟**

وهذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

✓ ما المقصود بالتجارة الخارجية؟

✓ ماهي وضعية التجارة الخارجية في الجزائر وما هو دور الانظمة الجمركية في

ترقيتها؟

✓ ما هي اهم الدراسات السابقة التي قامت بالبحث في الموضوع؟

### 2. منهج البحث:

في إطار هذه الدراسة من أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وقد اتبعت المنهج الوصفي في الجانب النظري للتجارة الخارجية وللنظام الجمركي في الفصل الأول أما الفصل الثاني قمنا بإلقاء نظرة على الدراسات السابقة للموضوع أما في الفصل الأخير تطرقنا لدراسة حالة الجزائر فيما يخص هذا الموضوع.

## المقدمة

### 3. أهمية البحث:

تهدف دراسة " دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر " إلى فهم الأهمية الكبيرة التي يلعبها النظام الجمركي وتأثيره على التجارة الخارجية من بعيد او من قريب ففي الجزائر هناك بعض الغموض حول النظام الجمركي وكل ما هو متعلق بالقوانين المتبعة والتطبيقات المستعملة في الإدارة.

كما ان " دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية " يبرز أهمية الجمارك في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تسهيل حركة البضائع، دعم الصادرات، وزيادة تنافسية المنتجات المحلية ويدرس تأثير الإصلاحات الجمركية على تحسين الكفاءة التشغيلية والرقابة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

### 4. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع الى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

❖ **الأسباب الموضوعية:** ترجع أهمية موضوع الأنظمة الجمركية الاقتصادية في التجارة

الخارجية التي اصبحت من اهم الدوافع التي تساهم في تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة المنافسة خصوصا في الأسواق العالمية.

❖ **الأسباب الذاتية:** الميول الشخصية لموضوع ادارة الجمارك ما أدى الى زيادة الرغبة

في معرفة عن قرب كيفية عملها وكيفية مساهمتها في ترقية التجارة الخارجية.

### 5. هيكل الدراسة:

من اجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث تناولت في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال تجزئة هذا الفصل الى مبحثين ففي المبحث الأول نجد مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية وأسباب قيامها، أما المبحث الثاني فقد تناول المفاهيم

## المقدمة

---

المتعلقة بالجمارك حيث قدمت مفاهيم أساسية حول الجمارك وماهي الإجراءات المتعارف عليها وتطرق لتعلاقة الجمارك بالتجارة الخارجية.

أما الفصل الثاني تضمن الدراسات السابقة حيث قسمت هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء، دراسات محلية وعربية وأجنبية التي تناولت موضوع هذه المذكرة وعرض أهم ما جاءت به هذه الدراسات.

و في الفصل الثالث و الأخير قمت بدراسة و جمع معلومات حول دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر) حيث قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، تطرق المبحث الأول لآليات و نظم عصرنه قطاع الجمارك ، أما المبحث الثاني فنجد فيه أهم إجراءات الاستيراد و التصدير و التسهيلات الجمركية إضافة لآثار الرقمنة على قطاع الجمارك في ترقية التجارة الخارجية اما اخر مبحث نجد فيه اهم الإصلاحات وحصيلة لسنة 2024 كذلك التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين.

# الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

## I المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني والعالمي باعتبارها مؤشراً للقدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة بحيث تعمل على تحقيق التكامل بين الاقتصادين الوطني والعالمي فهي محفز للنمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق أمام المنتجات المحلية بتصريف فوائض الإنتاج لكل دولة إضافة لجلب العملة الصعبة.

### 1.المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

#### أ. مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية أبرزها:

- **تعريف البنك الدولي: (World Bank)** يعرف التجارة الخارجية على أنها "النشاط الذي يشمل حركة السلع والخدمات بين الدول بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل ورفع مستويات المعيشة وتعتمد على تخفيف القيود التجارية وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي والتبادل بين الدول".<sup>1</sup>
- **حسب منظمة التجارة العالمية: (WTO)** إن التجارة الخارجية هي عبارة عن تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية و هذا التبادل يلعب دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية ويساعد على تحسين الرفاهية الاقتصادية من خلال الاستفادة من الاختلافات النسبية بين الدول في إنتاج السلع والخدمات.<sup>2</sup>
- كما عرفت أيضاً على أنها عملية تبادل تجاري للسلع والخدمات بين عدة الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة بين الدول.<sup>3</sup>
- تعرف أيضاً على أن التجارة الخارجية رابط أساسي للدول والمجتمعات ببعضها فهي تساعد على توسيع القدرة التسويقية بفتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة

<sup>1</sup> رشاد العصار واخرون التجارة الخارجية، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن، 2000، ص 12.

<sup>2</sup> من موقع منظمة التجارة العالمية | الأمم المتحدة جنيف.

<sup>3</sup> كاظم عبادي جاسم، جغرافيا التجارة الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن 2015، ص31.

وتساعد في زيادة الرفاهية بتوسيع قاعدة الاختيارات والتفضيلات فيما يتعلق بالاستهلاك والاستثمار وخفض الموارد الإنتاجية بشكل عام<sup>4</sup>.

- **حسب وزارة التجارة الجزائرية** : عرفت التجارة الخارجية بأنها "الأنشطة المتعلقة بتصدير واستيراد السلع والخدمات بين الدول والتي تهدف إلى تعزيز التوازن التجاري والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات<sup>5</sup>.

ومن هذا يمكن ان نقدم تعريف شاملا للتجارة الخارجية و هو إن التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة عبر الحدود الوطنية وتعتبر واحدة من الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي تشمل التجارة الخارجية عمليات الاستيراد والتصدير التي تمكن الدول من الحصول على المنتجات والموارد التي قد لا تتوفر محليا و تصدير الفائض من السلع والخدمات إلى أسواق خارجية و يعتمد نجاح التجارة الخارجية على مبدأ المزايا النسبية حيث تستفيد كل دولة من تخصصها في إنتاج السلع التي تمتلك فيها تفوقا من حيث التكلفة أو الجودة أو الموارد الطبيعية مما يساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

### ب. أهمية التجارة الخارجية

باعتبار التجارة الخارجية أهم ركائز النمو الاقتصادي لأي دولة نظرا لأهميتها المتمثلة في:

- تعتبر رابط أساسي بين الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية فهي تعمل على فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

<sup>4</sup> فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر في منظور الجغرافيا الاقتصادية، جامعة حسينية بن بو علي الشلف الجزائر 2011-2012، ص 31-32.  
<sup>5</sup> رشاد العصار مصدر سبق ذكره ص 15.

- كما تسعى في زيادة رفاهية البلاد عن طريق الوصول إلى السلع الغير متوفرة محليا بسبب ندرة الموارد الطبيعية أو ضعف التكنولوجيا.
- تحقيق مكاسب على أساس الحصول على السلع والمواد التي تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محليا.
- كما تختصر المسافات وتجعل العالم بقعة واحدة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة للتوازن بين العرض والطلب.
- نقل التكنولوجيا والمعلومة الضرورية لبناء اقتصاد قوي وتنمية شاملة.
- تعمل على توطيد العلاقات و الصداقات بين الدول<sup>6</sup>.
- خلق فرص عمل عن طريق التحفيز على طلب اليد العاملة في قطاعات الإنتاج الموجهة للتصدير أو قطاع الخدمات.

### 2.المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

المشاكل الاقتصادية والأزمات كانت دائما هي التي أنتجت وأعطت الأسباب الأولى للأمور، ولهذا ظهرت التجارة الخارجية ذلك لأن الدول فشلت في التكيف مع العديد من الحاجات مثل الغذاء وغيرها، وكانت الموارد ضرورية لتلبية احتياجات الأفراد فكل دولة تفقد القدرة على أن تكون مكتفية ذاتيا في جميع السلع والخدمات نظرا للتباين الواسع بين الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجيا المتاحة بين البلدان يشمل هذا الفجوة كلا من العوامل الطبيعية مثل المناخ والتربة وموارد المياه، والفجوات في المهارات والتكنولوجيا التي تؤثر على قدرات الإنتاج الصناعي والزراعة.

<sup>6</sup> جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميين للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان الأردن 2014، ص 217.

الجزائر مثلاً قد تتمتع بوفرة في النفط أو المعادن، ولكنها لا تملك التكنولوجيا المتقدمة أو العمالة المدربة اللازمة لإنتاج العديد من السلع، لذلك تلجأ إلى دول أخرى للحصول على مثل هذه السلع والخدمات.<sup>7</sup>

تشكل نظرية الميزة النسبية للبلدان في الإنتاج أساس الاختصاص الدولي والتجارة الدولية. قد تكون ميزتها النسبية ناتجة عن عدة مميزات مثل التكنولوجيا المتطورة، الإنتاج الميسر، أو ربما الوصول إلى المواد الخام الضرورية للتجارة الخارجية الأسباب الرئيسية التالية لوجودها:<sup>8</sup>

- عندما لا تستطيع الدول الاكتفاء الذاتي في إنتاجها الخاص لأنها لا تمتلك الصفات اللازمة لإنتاج ذاتها.<sup>9</sup>
- التجارة الحرة العالمية حيث تعتمد الدول على إنتاج المنتجات التي لديها ميزة مطلقة بالنسبة للجودة أو التكلفة وتبادل الفائض بمنتجات الدول المتخصصة في تصنيعها. ستستفيد الدولة من إنتاج مادة أخرى إذا وجدت أن الاتحاد بإنتاج القمح مكلف أكثر من استيراده.
- التبادل الدولي بين الدول يساهم في جعل نطاق المنتجات المتاحة للسكان أكثر تنوعاً، حيث يتم استيراد المنتجات التي قد لا توجد، أو التي يتم إنتاجها بكفاءة أكبر في الخارج، والتي تؤثر على نوعية الحياة وبالتالي سعادة الأفراد.
- اضطراب الرغبات اللذة الفردية ورغبة الفرد في الحصول على منتج أصلي من بلد آخر مما يؤدي إلى تبادل المكونات والمنتجات بين البلدان وهذا بسبب العلامات التجارية العالمية وقوتها، الجودة، والطلب الذي تولده خارج بلدها الأصلي لا يجعل

<sup>7</sup> كيجل يحي. دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة نظام العبور في الجزائر س2022 ص 07.

<sup>8</sup> نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 10-11.

<sup>9</sup> نداء محمد الصوص، نفس المرجع السابق ص12.

- أي شخص يتجاهل البدائل العديدة لمنتجاتهم، وذلك بسبب قوة العلامات التجارية على مستوى العالم.
- زيادة تنويع الدخل للدول من خلال التجارة الدولية والمشاركة في الأسواق الخارجية. لا يواجه البلد المستورد خلافات غير مبررة خوفاً من فقدان المنتج أو المواد التي يقوم الأفراد بالاعتماد عليها.
- جودة التكنولوجيا والتكنولوجيات الجديدة التي تسمح بمساعدة إنتاج الدولة لتزويد السلع ذات السعر المرتفع أو الجودة العالية مما يؤدي إلى زيادة التنافسية في التجارة.
- حيث تختلف تكاليف الإنتاج بشكل كبير بين الدول في الأجور، المواد الخام أو الطاقة، تستورد الدول السلع التي يمكن أن تكون قد تم إنتاجها بتكلفة أرخص إذا تم ذلك خارج حدودها. على سبيل المثال بلد مثل الجزائر الذي لديه ميزة نسبية في المواد الخام مثل النفط قادر على إنتاج معدات النفط بتكلفة أقل وجودة أفضل.
- الاتفاقيات والمعاهدات بين البلدان تعرف بالاتفاقيات الدولية: هذه هي القوانين التي تسعى إلى تقليل الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية أو الحواجز القانونية وتدفق السلع والخدمات عبر الحدود باتجاه الدول العالمية بهدف توسيع العلاقات التجارية.<sup>10</sup>
- التبادلات الدبلوماسية، حيث تعتمد العديد من الدول على التجارة الخارجية لتحقيق الرضا الدبلوماسي والتقارب الاقتصادي. تفضل الدول الأفريقية على الرغم من تنوع مصادر صادراتها القيام بتبادلات مع جيرانها مثل الجزائر، مما يوفر شعوراً بالرضا والتقارب السياسي الذي يمهد الطريق لفتح أبواب جديدة.

<sup>10</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص 105.

### 3.المطلب الثالث: أدوات وسياسات التجارة الخارجية

تعد أدوات وسياسات التجارة الخارجية جزءا أساسيا من الاستراتيجيات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لمحاولة تعزيز اقتصادها سواء من خلال تعزيز الصادرات المختلفة أو التحكم في الواردات بجعلها أقل مما يحافظ على احتياط العملة الأجنبية و يتم استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات بهدف تنظيم وتطوير التجارة الخارجية ولضمان تحقيق التوازن المطلوب بين مصلحة الدولة الاقتصادية ومصالح شركائها التجاريين وأيضا مصلحة المواطن البسيط الذي هو من يتأثر من خلال هذه القوانين المختلفة ومن أدوات التجارة الخارجية يمكن أن نذكر <sup>11</sup>:

#### أ.أدوات التجارة الخارجية:

##### 1.الدعم الحكومي:

تقوم الحكومات بتقديم دعم مالي للصناعات المحلية خاصة تلك التي تعتمد على التصدير بهدف تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ويشمل هذا الدعم تقديم إعانات مالية أو تخفيضات ضريبية تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التركيز على إصدار كمية أكبر من المنتجات وتحويلها إلى الخارج بغية الحصول على العملة الصعبة وتحويل هذه الأخيرة للبنك وهذا ما يجعل جميع الأطراف تستفيد.

##### 2.التعريف الجمركية:

التعريفات الجمركية هي الضريبة التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة من الخارج وتستخدم لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية وتقليل الواردات غير الضرورية كما تساهم في زيادة إيرادات الدولة من خلال هذه الضرائب لكن الهدف الأول هو حماية المنتج الوطني الذي قد يتأثر بوصول منتجات ذات جودة مماثلة بأسعار رخيصة مثل المنتجات الصينية التي تعتمد فيها الدول سياسة الإغراق و هذا عن طريق تصدير كميات كبيرة بأسعار منخفضة نضرا لانخفاض قيمة العملة

<sup>11</sup> كيجل يحي. مصدر سابق ذكره ص32.

الصينية مقابل الدولار و الأورو فعند قيام الدولة بإصدار تعريفات جمركية يجب على المورد دفعها للخزينة و بهذا يرتفع سعر السلع مقارنة مع اسعار المنتجات المحلية وهذا ما يترك المجال للمواطن و أيضا الجودة في تحديد قرار الشراء

### 3.الحصص:

الحصص هي حدود قصوى تضعها الدولة على حجم أو قيمة السلع التي يمكن استيرادها خلال فترة زمنية محددة من الزمن هذه الأداة تهدف إلى تنظيم التدفق التجاري ومنع السوق من التشبع بمنتجات معينة ويجب الإشارة ان الحصص تلعب نفس دور التعريفات الجمركية ويتم استعمالها في حالة عدم رغبة الدولة في رفع قيمة سلعة معينة.

### 4.إجراءات غير التعريفية:

تتضمن هذه الإجراءات قواعد ومعايير تفرضها الدولة على السلع المستوردة مثل متطلبات الجودة أو الامتثال للمعايير الصحية أو البيئية الهدف منها هو حماية المستهلك وضمان دخول منتجات ذات جودة عالية فقط وغالبا ما تكون باستعمال معيار الجودة ISO أو تستخدم مع الدول الغير مسلمة في مواد تكون حساسة مثل اللحوم البيضاء.

### 5.اتفاقيات التجارة الحرة:

هي اتفاقيات بين دولتين أو أكثر تلتزم فيها الأطراف بإزالة أو تقليل الحواجز الجمركية والقيود على التجارة البينية مما يسهل تدفق السلع والخدمات بين الدول المشاركة.

### 6.التحكم في سعر الصرف:

يتم التحكم في سعر الصرف من خلال البنك المركزي حيث يستخدم لتعديل قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى ويجب الإشارة ان التلاعب في سعر الصرف يساعد على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات فمن جهة رفع سعر الصرف سوف يجعل الدولة تدفع سعرا أقل بسبب مقارنة السعر مع الأورو أو الدولار وأيضا تخفيضه يساعد الدولة في بيع صادرات أكثر بسبب انخفاضه مقابل عملة الدولة المستوردة.

### 7. الرقابة على الواردات:

من خلال فرض شروط صارمة أو إجراءات تفتيش دقيقة على السلع المستوردة لضمان عدم دخول سلع رديئة أو مخالفة للقوانين الوطنية.

### ب. سياسات التجارة الخارجية: <sup>12</sup>

#### 1. سياسة الحماية:

تعتمد هذه السياسة على حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية عبر فرض تعريفات جمركية عالية وحصص استيرادية للحد من الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي.

#### 2. سياسة تحرير التجارة:

تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري من خلال تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتشجيع الاستيراد والتصدير. تعتمد هذه السياسة على فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية لزيادة التنافسية.

#### 3. سياسة التوازن التجاري :

هذه السياسة تهدف إلى تحقيق توازن بين الواردات والصادرات بحيث لا يزيد العجز التجاري (الفارق بين الصادرات والواردات) وتعد هذه السياسة ضرورية للحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي فزيادة الواردات تسبب عجزا تجاري قد يؤدي إلى التدين من البنك الدولي او من مصدر آخر وهذا ما قد يسبب التبعية الدولية او الدخول في دوامة من القروض.

<sup>12</sup> سارة شباح وفريدة بوركوة، دور الانظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2017، ص 30.

### 4. السياسة التعاقدية :

تعتمد على توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول أخرى لتنظيم وتسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول مما يعزز العلاقات الاقتصادية ويساهم في النمو الاقتصادي المشترك وهذا ما يكون إما بتقسيم الدفع بحيث 50 بالمئة يكون بعملة الدولة المصدرة و50 بعملة الدولة الموردة والابتعاد عن الأورو والدولار وهذا ما ينتج عنه أريحية كبيرة في التبادلات التجارية بدون الخوف من خروج العملة الصعبة من الدولة

### 5. السياسة التصحيحية:

تُستخدم هذه السياسة عندما تواجه دولة عجزاً تجارياً مستمراً وتشمل إجراءات مثل فرض رسوم جمركية مؤقتة وخفض الواردات، وزيادة التصدير لتحقيق استقرار في ميزان المدفوعات.

### 6. سياسة التشجيع على التصدير:

تتضمن هذه السياسة تقديم الحوافز للشركات المحلية للتوسع في الأسواق الخارجية، مثل تخفيض الضرائب على الأرباح المتأتية من الصادرات أو تقديم الدعم المالي لتسهيل عمليات التصدير.

## II المبحث الثاني: النظام الجمركي

يعتبر قطاع الجمارك آلية تحكم هامة لحركة البضائع عبر الحدود، مما يضمن أن العمليات التجارية تتم بشكل منظم وفي الوقت المناسب فلا تقتصر مهام هذه الهيئة الحكومية على جمع ضرائب الجمارك فقط بل أيضاً تفتيش السلع عند نقاط العبور، أيضاً مسؤولة عن حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات التي يمكن أن تلحق به ضرراً بالغاً، علينا فهم الأطر التنظيمية التي تحكم العمل المنهجي للجمارك، وكيف تؤثر هذه التطورات على السياسات العامة في جميع أنحاء العالم - سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

عندما نتحدث عن ركائز الجمارك، تكون الأطر القانونية والتنظيمية هي عمودها الفقري فتغطي قوانين الجمارك اللوائح المتعلقة بالاستيراد والتصدير وتهدف هذه القوانين إلى حمايتنا من عدة مشاكل مثل البضائع المقلدة والسلع التي تدخل السوق بطريقة غير قانونية، كما أنها تساعد الاقتصاد من خلال تحديد قواعد عادلة تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول لأن الجمارك تعتبر جسراً تمر من خلاله السلع والبضائع المختلفة لدولة و مع الأخذ في الاعتبار ديناميكيات السوق وإنشاء قواعد قوية للدفاع عن مصالح الدولة والفاعلين الاقتصاديين، فهي تؤدي دوراً رقابياً أيضاً بالإضافة إلى هذا الدور التنظيمي، تعمل الجمارك كجهاز مراقبة للاقتصاد الوطني، تراقب أية محاولات لتهرب أو التهرب الضريبي، مما يمكن أن يؤدي إلى خسارة كبيرة في الإيرادات العامة ويؤثر سلباً على القطاع الصناعي الوطني فعلى سبيل المثال إذا غمرت الأسواق المحلية بالسلع المقلدة أو المزيفة، فإن هذا سيؤثر على المصنعين المحليين بينما قد يقع المستهلكون ضحية لمخاطر صحية واقتصادية.

لذلك فإن معالجة هذه الظواهر تشكل سمة رئيسية من مهام الجمارك وفي نفس الوقت تسهل سلطة الجمارك الإجراءات أمام التجار والمستثمرين، مما يجعل معاملاتهم أكثر كفاءة ويعزز الثقة في البيئة التي تشجع على تدفق التجارة والاستثمار.

في سياق العولمة وتزايد حجم المعاملات الدولية يتعزز دور الجمارك الذي يهدف إلى توحيد القواعد التي تحكم العمل الجمركي وتعزيز مرور البضائع عبر الحدود وبالتالي يمكنها من تتبع الشحنات ومساراتها، ويزيد من دقة هذه المعلومات كأداة استخباراتية تجارية، ويجعل التهرب من الجمارك أكثر تحدياً، مما يساهم في التعاون بين الدول.

الغرض من هذا المسار هو السعي لتحقيق توازن بين الاقتصاد الوطني الذي يجب حمايته والتجارة الحرة كواحدة من المحفزات للنمو الاقتصادي.

على مستوى آخر، تدرك معظم سلطات الجمارك أن التحديث هو محرك رئيسي لزيادة فعاليتها فتعمل هذه الأنظمة والتقنيات التفتيشية على رقمنة تفتيش البضائع وتساعد في تحديد أي السلع تستوفي المعايير المحددة وأي السلع يمكن اعتبارها خطراً محتملاً ونتيجة لذلك تعد واحدة من

أولويات إدارات الجمارك تطوير الموارد البشرية المؤهلة الكفؤة في تشغيل واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهدافها.

### 1.المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الجمارك

يمكننا تعريف الجمارك بأنها جهة أو وكالة حكومية في بلد ما مسؤولة عن جمع الرسوم الجمركية وإنفاذ القوانين التي تنظم حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود البلد سواء كانت بين أفراد معنويين او طبيعيين.

وهي أيضا تعتبر بأنها جزء لا يتجزأ من خزينة الدولة فهي أداة مالية و نظامية و أمنية تستخدمها الدولة حسب الحاجة<sup>13</sup>.

الجمارك هي سلطة حكومية في البلد وهي المسؤولة عن جمع الرسوم الجمركية والتحكم في تدفق السلع، داخل وخارج البلد .

ومن ناحية أخرى يمكن ان نعرف الجمارك بأنها ليست فقط مجرد صندوق لجمع الأموال بل هي جهاز إداري معقد يطبق القوانين المنظمة للتجارة عبر الحدود، ويشرف على تدفق الأشخاص والسلع ويحمي الحدود من الأنشطة غير المشروعة إنها الوسيط الذي يدير بين الحكومة والأجهزة الأمنية والتجارة لضمان تنفيذ العمل.

بحسب قانون الجمارك لعام 2003 هي السلطة المسؤولة عن تنفيذ القوانين واللوائح التي تحكم استيراد وتصدير السلع، والمكلفة باتخاذ التدابير لمنع الانتهاكات والسيطرة على تدفق البضائع عبر الحدود هنا نرى الجمارك تعزز دورها كحامية لقوانين الدولة ومصالحها الاقتصادية.

الجهاز الجمركي هو الجهاز الإداري الذي يؤدي الأعمال التي يحددها قانون الجمارك والتشريعات الأخرى.<sup>14</sup>

<sup>13</sup> موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2007، ص 91-92.

<sup>14</sup> THE COSTUMS LAW, 2003

إن الجمارك مسؤولة عن تنفيذ وإدارة قوانين وأنظمة المتعلقة باستيراد البضائع أو تصديرها أو نقلها أو تخزينها، انطلاقاً من مسؤوليتها عن تحصيل الرسوم والضرائب والتحكم في تدفق البضائع من وإلى البلد، ويشمل ذلك إدارة تحركات الركاب والطاقي ووسائل النقل ومعدات النقل، بالإضافة إلى مراقبة الحدود الساحلية والبرية ورسوم العبور والشراكات مع الصناعة والوكالات الحكومية الأخرى، لذا تعد الجمارك هيئة إدارية تؤدي مجموعة واسعة من المهام لضمان حركة آمنة وقانونية للبضائع والأشخاص عبر الحدود، والتي يجب أن تمنع التهريب ودخول السلع الخطيرة وغير القانونية للبلد مما يحمي السوق الداخلي من الأضرار الأجنبية، يظهر هذا التعريف الدور الأمني المتنامي للجمارك في مواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين.

### 2.المطلب الثاني: مهام الجمارك

#### أ.مهام الجمارك وفقاً للتشريع الجزائري:

يحدد التشريع الجزائري وفقاً للقانون 07-79 والذي يعد أول قانون للجمارك الجزائرية مهام إدارة الجمارك على اختلافها إلى أربعة أصناف:

#### ← مهام اقتصادية :

- ✓ تطبيق التشريع والتنظيم المسيرين لتتقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
- ✓ تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة والغش والبحث عنها وقمعها.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الموضوعة لهذا الغرض.
- ✓ المشاركة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

- ✓ المشاركة في وضع وتنفيذ إجراءات حماية المنتج الوطني وتشجيعه.
- ✓ مساعدة الشركات الاقتصادية ومرافقتها من خلال عرض تجربة الجمارك والتسهيلات المنصوص عليها في التشريع الجمركي.
- ✓ إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية والتي لا يمكن بدونها وضع سياسات التجارة الخارجية والداخلية للبلاد.
- ✓ مراقبة صحة مصدر البضائع في حال وجود اتفاقيات مع بلد ما تنص على منح امتيازات تعريفية وتجارية.
- ✓ تنفيذ إجراءات الحظر المطبقة على الاستيراد والتصدير وكذا عند الوصول أو باتجاه بلد واحد أو عدة بلدان.
- ✓ تطبيق إجراءات حفظ المنتج الوطني وحمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة.<sup>15</sup>

### ◀ مهام جبائية :

- ✓ تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند استيرادها.
- ✓ تحصيل الإتاوات الجمركية خاصة إتاوات تقديم الخدمات وإتاوات استخدام نظام الإعلام الآلي والتسيير الآلي للمعطيات SIGAD.
- ✓ متابعة الامتيازات الجبائية ومراقبتها.
- ✓ أسستها قوانين المالية وخاصة قطاع البترول والمناجم والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .
- ✓ نصت عليها اتفاقيات التعريفية التفضيلية للتأكد من مشروعيتها منحها.
- ✓ متابعة إنتاج المحروقات وتسويقها ومراقبة إنتاجها.

<sup>15</sup> المديرية العامة للجمارك الجزائرية، سنة 2024.

- ✓ تحصيل العقوبات (الغرامات والمصادرات) المنجزة عن خرق القوانين والأنظمة التي تتكلف الجمارك بتطبيقها.
  - ✓ الحرص على تطبيق القانون الجمركي المسير لحركة البضائع عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني، بما فيها المسافرين وسكان الحدود وقمع أي مخالفة قد تصدر عن الأشخاص أو المؤسسات.
  - ✓ الحرص على الحراسة الجمركية الشاملة في النطاق الجمركي وفي المناطق الموضوعة تحت الحراسة الجمركية.
  - ✓ الحرص على تطبيق التشريع الخاص بالصرف عند المرور عبر الحدود أو فيما تعلق بالقيمة لدى الجمارك للبضائع المصرح بها عند الاستيراد أو التصدير.
  - ✓ مكافحة الغش الجمركي من خلال إثبات مصدر البضائع ونوعها وقيمتها لدى الجمارك بغية مراقبة الحقوق والرسوم.
  - ✓ تطبيق إجراءات الرد بالمثل ضد الدول التي قد تفرض إجراءات تعسفية ضد المنتج الجزائري على عكس المنتجات الأخرى (زيادة الضريبة).<sup>16</sup>
- ◀ مهام الحماية :
- ✓ محاربة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات ومكافحة التهريب وتبييض الأموال وبصفة عامة محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
  - ✓ المشاركة في الحفاظ على الأمن والنظام العموميين (السلاح والمتفجرات والمواد الكيميائية والمواد الخطيرة).

✓ المشاركة في الحفاظ على الآداب العامة (الكتابات والوسائل الأخرى المنافسة للآداب العامة).

✓ المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة والصناعة.

✓ الحرص على أمن الأشخاص وممتلكاتهم بالاشتراك في البحث عن البضائع المحظورة والتي تشكل خطرا على الصحة والمحيط.

✓ الحرص على حماية الإرث الوطني على الحدود فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.

✓ الحرص على حماية الإرث الطبيعي والتاريخي والفني والثقافي والآثار (مثل المنحوتات والنقوش والرسوم الصخرية وورود الصحراء والخشب المتحجر ومواد ما قبل التاريخ والأعمال الفنية).

✓ حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات الصنع والعلامات التجارية ضد التقليد، وكذا حماية حقوق المؤلف والحقوق المماثلة، وذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

### ◀ مهام المساعدة على اتخاذ القرار:

✓ الإدارة الجمركية تعد وتحلل إحصائيات التجارة الخارجية من أجل تسهيل اخذ القرار سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

✓ بطلب من السلطات العمومية تقوم الجمارك بإعداد دراسات متخصصة حول تطور التجارة الخارجية والتنبؤات لتحصيل الرسوم والحقوق الجمركية في إطار التحضير

للقوانين المالية أو حول أثر إجراء ما أو قرار ما سوف يؤخذ.<sup>17</sup>

ب. مهام الجمارك وفقا للمنظمات الدولية:<sup>18</sup>

تطرفت العديد من المنظمات الدولية الى المهام المنوطة بالجمارك كما يلي:

### ◀ حسب البنك الدولي :

وفقا لوجهة نظر البنك الدولي، فإن الوظائف التقليدية للجمارك هي كما يلي:

- ✓ تحصيل ضرائب ورسوم معينة.
- ✓ حماية السوق المحلي.
- ✓ تأمين حركة البضائع.
- ✓ إزالة محاولات استيراد البضائع والمواد المحظورة والخطرة.
- ✓ مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات.
- ✓ تسهيل التجارة الدولية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

### ◀ حسب المنظمة العالمية للجمارك:

أما حسب برنامج كولومبوس لمنظمة الجمارك العالمية فترتب مهام الجمارك كالتالي:

- ✓ تحصيل ومحاسبة والإيرادات.
- ✓ تنفيذ التجارة الوطنية والسياسة المالية وتقديم الاقتراحات لتطويرها.
- ✓ تشجيع التجارة المشروعة.
- ✓ حماية الدولة والمجتمع.

<sup>18</sup> غزلاني أسامة، دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية (اقتراح عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية) أطروحة دكتوراه، جامعة قالم، الجزائر 2023-2024، ص 44.

✓ تأمين سلاسل التوريد للتجارة الدولية وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بها.

✓ توفير بيانات إحصائية دقيقة .

نستنتج ان هناك العديد من المهام او الوظائف الجمركية الواردة في التشريع الجزائري تتوافق مع الوظائف الجمركية المنصوصة عليها من قبل البنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية، خصوصا جانب تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وتوفير البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية، الا ان هناك العديد من الوظائف الجمركية التي تطرقت اليها هذه المنظمات الدولية مثل تنظيم وتسهيل التجارة المشروعة وحماية الأمن القومي، حماية الصحة العامة والسلامة، لا ترد صراحة في التشريع الجزائري الموضح لمهام الجمركية، والسبب في ذلك ان هذه النقاط تعد أهدافا تسعى الجمارك الجزائرية إلى تحقيقها أكثر مما هي عليه كمهام او وظائف جمركية.

### 3.المطلب الثالث: الإجراءات الجمركية المتعارف عليها في عمليات الاستيراد والتصدير

تلعب الإجراءات الجمركية دورا هاما في عمليات الاستيراد والتصدير فهي المنظم الأساسي لحركة السلع عبر الحدود كما تعمل على حماية الاقتصاد الوطني وتبرز هذه الإجراءات فيما يلي:

#### أ.عملية التصريح:

فعند القيام بعملية الاستيراد والتصدير لابد على المصدر أو المستورد أو الوكيل المعتمد لها أن يبلغ السلطات الجمركية بوصول أو مغادرة بضاعة عبر الحدود بحيث يقدم بيان مفصل عن البضاعة التي يتم شحنها من وصف لها، وقيمتها، كميتها، والبلد المنشأ لها.

### ب. عملية التصنيف:

يحدد هنا مسؤولو الجمارك اللوائح والقيود المطبقة على هذه البضاعة (من رسوم وضرائب) بناء على وصفها.

### ج. التقييم:

لغرض احتساب الرسوم والضرائب المطبقة تعتمد عادة على السعر المدفوع أو مستحق الدفع مضافة إليه تكاليف الشحن، والتأمين، والرسوم الأخرى. وتعتبر خطوة التقييم من أهم خطوات التخليص الجمركي.

### د. التفتيش الجمركي:

وهي عملية فحص البضائع المستوردة أو المصدرة للتحقق من مدى مطابقتها للتصريح الجمركي لتفادي التهريب أو التلاعب في التصنيف أو أي مخالفات، فقد يكون الفحص جزئي كما قد يكون كلي للبضاعة.

### هـ. عملية تقييم الرسوم والضرائب:

بعد القيام بعمليات التصريح، والتقييم، والتصنيف سيتم تقييم الرسوم والضرائب الواجب دفعها للدولة للإفراج عن البضاعة وتتكون هذه الرسوم من ضريبة على القيمة المضافة، رسوم الاستيراد، إضافة لرسوم أخرى.

### و. عملية الدفع:

تتم هذه العملية بعدة طرق سواء نقداً، أو نظام دفع إلكتروني، أو عن طريق البنك.

### ز. التخليص الجمركي:

وهو عملية الإفراج عن البضاعة المستوردة أو المصدرة وهذا بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة لتنقل البضاعة إلى وجهتها المقصودة.<sup>19</sup>

### 4.المطلب الرابع: علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية

يلعب النظام الجمركي دورا هاما في تسهيل عمليات التجارة بحيث يعزز التجارة الخارجية بتبسيطه للإجراءات الجمركية وتطوير تقنيات المراقبة والتفتيش في الحدود الإقليمية لإنعاش اقتصاد الدولة بحيث تعمل على تشجيع الاستثمار وخلق المنافسة لرفع الاقتصاد الوطني عن طريق انشاء مشاريع متعددة وتقديم التسهيلات للمستثمرين وفق قوانين جمركية مبسطة تسهل إجراءات التصدير فيما بين الدول.

كما تسعى الدولة لحماية انتاجها الوطني وتشجيع الصناعات المحلية بتخفيضها للضرائب والرسوم المفروضة على المواد الأولية، وكذا الآلات والأجهزة الانتاجية المستخدمة في عملية التصنيع وفق أسس وقواعد معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمتماثلة للإنتاج المحلي، لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق التكلفة.

إضافة لتسهيل التبادل من خلال اتفاقيات مبرمة بين الدول فمثلا اتفاقية الكيوتو (kyoto) تعد اتفاقية جمركية عالمية تهدف لتحسين كفاءة وفعالية التجارة الدولية مع تعزيز الضوابط الجمركية لمنع الاحتيال والأنشطة الغير مشروعة كما تعتبر الجمارك مصدرا للبيانات والمعلومات الإحصائية للتجارة الخارجية، العمل بشكل متناسق وفعال مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية، إيجاد وسائل لتسهيل الإجراءات والتشريعات والعمليات الإدارية والمتطلبات اللازمة بهدف خفض التكاليف واختصار الزمن لكافة الأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع إدارة الجمارك.

<sup>19</sup> European Commission, Taxation and Customs Union Customs procedures for import and export , 2023.

كما تعتبر إدارة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات عن إحصائيات التجارة الخارجية وتوفيرها للمستفيدين منها على المستوى المحلي والمستوى الخارجي والمستثمرين .

فهي مورد مالي لخزينة الدولة من المداخل المتأتية من التعريف الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كضريبة المبيعات، كما لا يفوتنا التطرق إلى الدور الهام والأساسي للجمارك والمتمثل في مكافحة التهريب خاصة عبر المناطق الحدودية ومراقبتها أيضا للفواتير ومقارنتها بمواصفات السلع المصرح بها مما يعزز من نزاهة المبادلات التجارية. فمكافحة التهريب يعتبر الدور الأساسي والمستقبلي للجمارك، حيث تقوم إدارة الجمارك بهذا الدور كما يلي :

- من خلال مديرية مكافحة التهريب، التي تسيّر وتنظم عمل دوريات مكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف وضبط كل محاولات التهريب في كافة أنحاء الحدود الجمركية.
  - من خلال نشاط باقي المديرية المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات، كالتلاعب بالقيمة والأعداد والأوزان وبنود التعريف.
  - عن طريق توقيع اتفاقية جمركية ثنائية مع بعض الدول وتتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب
  - بتنسيق عمليات مكافحة التهريب على المستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.
- المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروعة منها وفقا للتشريعات النافذة ويتحقق ذلك من خلال ما يلي :

- تحسين دور الجمارك في عمليات مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الدوائر الأخرى كالمواصفات والمقاييس والأمن العام وغيرها ...

- التنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية بتطبيق قوانين الملكية الفكرية والعلامات التجارية ومنع الاحتكار وغيرها من القوانين التي تعني بالحد من النشاطات التجارية غير المشروعة .

- مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة للحدود وهذا بحكم مواقعها على الحدود البرية والبحرية والجوية فتلعب دورا بالغ الأهمية في مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة للحدود ويتجلى هذا الدور في عدة أمور من بينها تطبيق إجراءات المنع والتقييد على البضائع ومراقبة حركة العبور بالتعاون مع الدوائر الحكومية الأخرى وذلك حفاظا على الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

# الفصل الثاني

## الدراسات السابقة

### I.المبحث الأول: دراسات محلية

1.أسامة غزلاني، دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح إطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة قلمة، 2023-2024.

هدفت هذه الدراسة الى اقتراح اطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية، على اعتبار أن تضمين التكنولوجيا الحديثة لتحسين أداء الجمارك الجزائرية أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية، من أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل أهم التجارب الدولية لرقمنة الجمارك لاستكشاف طرق وأساليب توظيف التقنيات الرقمية الناشئة لدعم العمليات الجمركية، كما قام بتحليل النظام البيئي للجمارك الجزائرية لتقييم قدراتها على تضمين التكنولوجيا الحديثة في العمل الجمركي، واستخلص أن الجمارك الجزائرية في الوقت الراهن ليست جاهزة لاستيعاب مبادرات الرقمنة، نظرا لافتقارها الى البنية التحتية الضرورية لتكنولوجيا المعلومات، فضال عن حاجتها الى تحديث اطارها التشريعي والقانوني، وتدعيم مواردها البشرية بالكفاءات التقنية المطلوبة الانجاح مبادرات الرقمنة .

2.سواعدي أنيس ودحمري هند، دور الأنظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية -دراسة حالة نظام العبور في الجزائر-،جامعة سكيكدة، 2023-2024.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الأنظمة الجمركية في ترقية التجارة الخارجية، بأخذه نظام العبور كنموذج، حيث تم إجراء تربص على مستوى مصلحة الجمارك بالمؤسسة المينائية بسكيكدة، من خلال دراسة حالة دخول بضاعة تحت نظام العبور قادمة من الصين، مقر الشركة ( NINJ.BO.SUNTEX ) وهي الشركة المتخصصة في مجال أدوات الخياطة و ذلك بعد طلب من المستورد المتمثل في شركة ( SARL LMBTEX ) والتي مقرها ولاية باتنة .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن النظام الجمركي محل الدراسة يلعب دورا جيدا باعتباره وسيلة لترقية وتعزيز التصدير والاستيراد من خلال الامتيازات والتسهيلات التي يوفرها، ومن خلال منح المؤسسات إمكانية إدخال البضائع والمعدات عبر الحدود الجمركية، دون الحاجة إلى دفع الحقوق والرسوم الجمركية. وبناء على هاته الأخيرة خلصت الدراسة الى مجموعة من الاقتراحات أبرزها: أن جهل المتعاملين الاقتصاديين بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، وما تقدمه من تسهيلات وبالخصوص نظام العبور، يستوجب ضرورة برمجة أبواب مفتوحة على إدارة الجمارك وكذا أيام دراسية يدعى إليه كافة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين العموميين أو الخواص، تقدم فيها شروحات وتوضيحات عن الأنظمة الجمركية وكذا التسهيلات التي تقدمها وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني .

**3.زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.**

حيث اعتمد في دراسة بحثه على محاولة الوصول إلى التعرف على الإدارة الجمركية والنظام الجمركي من خلال قيامه بمنح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، وكذا محاولة دراسة مدى استجابة هذا القطاع الحساس وقدرته على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

**4.زمام آمال، تأثير تحرير المبادلات التجارية الدولية على التشريع الجمركي الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون الأعمال، 2019-2020.**

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي بحيث قام بتتبع اهم المراحل التي مرت بها السياسة التجارية الخارجية لمعرفة تأثير الاتفاقات الدولية على القانون الجمركي ليتوصل إلى أن تطبيق درجة الحماية التجارية في الجزائر في حدود ضيقة لا ترتقي إلى حماية الاقتصاد الوطني وأهداف المصلحة الوطنية؛ تضمن اتفاق الشراكة عدة

أحكام حمائية تعتمد التعريف الجمركية كأساس قانوني لمعالجة خلل ميزان المدفوعات أو لمعالجة التدابير ضارة بالمنافسة النزيهة؛ كما أن السياسة التجارية المتبناة من طرف الدولة كلفت الخزينة خسائر مالية ضخمة ؛ كما أثرت الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة والجمارك على النظام الجمركي الذي يعتبر الأداة التي تستعملها الدولة لحماية اقتصادها الوطني ورسم سياستها الاستراتيجية؛ كما كرست المنظمة العالمية للتجارة مبادئ تحرير التجارة الدولية من خلال طرق وأساليب تنظيمية لتحقيق أهدافها الاقتصادية وبسط هيمنتها السياسية على الدول.

**5.دراسة حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2016-2017.**

قام الباحث في هذه الدراسة بإبراز دور الأنظمة الجمركية في ترقية نشاط المؤسسات الاقتصادية وكذا عصنة الإدارة الجمركية وأثرها على مردودية العمل الجمركي كما تطرق الباحث لأهم مؤشرات الأداء الجمركي واستخلص في الأخير مجموعة نتائج أهمها الأثر الواضح للصدمة النفطية على وضعية الميزان التجاري وكذا ضرورة زيادة واستمرار وتطوير الإطار القانوني الجمركي وإضفاء طابع المرونة والتكيف مع كل المستجدات على المستوى الدولي.

**6. عبد العالي بورويس، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير 1997.**

تهدف الدراسة الى ابراز الدور الكبير والأهمية البالغة التي تلعبها الأنظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية من القيود وتعزيزها.

لقد برزت إشكالية الدراسة في كيفية مساهمة النظام الجمركي الجزائري في تيسير عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وماهي أهم العوامل التي ساعدت في نجاحه والتي تسببت في عرقلته، إضافة الى اهم المراحل التي ارتسمت في المسار.

استعانت الدراسة في انجاز البحث على المنهج التحليلي والذي قامت من خلاله بدراسة وتحليل المراحل التي مرت بها السياسات الجمركية الجزائرية، إضافة الى المنهج المقارن والذي ظهر من خلال دراسة الفرق بين التجارب الدولية الناجحة والتجارب الجزائرية، بغرض استخلاص استنتاجات يمكن الاستفادة منها لأجل تحقيق التطور في أداء النظام الجمركي في الجزائري.

أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من النتائج أهمها التحولات الكبيرة التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال والذي كان هدفه هو تحقيق الحماية للاقتصاد المحلي وابعاده عن المنافسات الخارجية الأجنبية من خلال بعض السياسات المشددة، ومن خلال تراجع الأسعار المتعلقة بالنفط فقد اعتنقت الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية التي لفضلها تم خفض القيود الجمركية وتشجيع الاستثمارات الخارجية، في ظل العراقيل التي تواجه الجزائر في تحقيق الإصلاحات بفعالية نظرا لكثرة الفجوات الموجودة في النظام الجمركي.

### 7. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

استهدفت هذه الدراسة موضوع دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة، حرصا للوقوف على حقيقة المنطلقات الفكرية للتجارة الخارجية بمختلف مدارسها التي حاولت إعطاء تفسيراً لحركة المبادلات التجارية بين الدول انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الحديثة. وانطلاقاً من حالة الاقتصاد الجزائري كمنطلق للدراسة فقد تطرقت إلى وضعية هذا الاقتصاد خلال مرحلة التخطيط المركزي، وكان اهتمام هذه الدراسة أكبر بقطاع التجارة الخارجية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الدور المنوط بالجمارك المتمثل في حماية الاقتصاد الوطني عموماً والتجارة الخارجية خصوصاً، وذلك بانتهاز سياسة جمركية تتأقلم مع التحولات الاقتصادية بهدف أداء مهامها على أحسن وجه، إضافة إلى أن الجمارك الوطنية تعد أحد ركائز التجارة الخارجية، وتمثل حلقة متماسكة ومتكاملة تتدخل فيها كهيئة قانونية قصد تنظيمها، ولها مجال واسع يتحدد في

إطارها القانوني والتقني قصد تنشيط الحركة التجارية للمبادلات عن طريق تطبيق مجموعة من الإجراءات والأنظمة الجمركية على عمليتي الاستيراد والتصدير .

**8. شاطري عبد القادر، النظم الجمركية الاقتصادية كآلية لتجسيد سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر"، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية - المجلد 30 - العدد 2 السنة 2023.**

هدفت الدراسة إلى التعريف بالنظم الجمركية وأهم تصنيفاتها خصائص كل نظام على حدى، وأهم الامتيازات المقررة بإفادة المتعامل الاقتصادي بها عن طريق تشجيع الاستيراد والتصدير مع تحرير المبادلات التجارية. وذلك من خلال البحث في القوانين والتشريعات ومحاولة استخلاص وسرد أصناف الأنظمة الجمركية الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة نتائج أبرزها: أن تخلي الجزائر عن سياسة الاقتصاد الموجه دفعت بالمشروع الجزائري إلى اعتماد نظم جمركية اقتصادية مبنية على تسهيلات من شأنها المساهمة في التوسيع من المبادلات التجارية الدولية، كما أن المشروع عمل على وضع مجموع من النظم الجمركية الاقتصادية تمتاز بالمرونة كما تحمل في طياتها العديد من الامتيازات، تتماشى وبنود الاتفاقيات الدولية. وفي ضوء تلك النتائج اقترح الباحث ضرورة تقرب إدارة الجمارك أكثر من المتعاملين الاقتصاديين لتعريفهم بالنظم الجمركية الاقتصادية وكل نظام ما يحمله من امتيازات، خاصة في ظل جهل العديد منهم لهذه النظم.

**9. بن عزوز براهيم، إجراءات الإفراج عن البضائع عن التخليص الجمركي، نظرة على قانون 04-17 المتضمن تعديل قانون الجمارك، ورقة بحثية منشورة في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلة محكمة، جامعة وهران 2.**

تطرق الباحث إلى التعريف بالقانون رقم 04-17 المؤرخ 16 فيفري 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 07-79 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المتضمن قانون الجمارك، والذي نص على تسهيل الإجراءات الجمركية المتبعة للإفراج عن البضائع، و هدفت هذه الدراسة إلى

توضيح التسهيلات التي جاءت بها الإجراءات الجمركية في النص القانوني الجديد سابق الذكر، حيث تم رفع العديد من العقبات التي كانت موجودة في النسخة السابقة من القانون بعد الأخذ بعين الاعتبار اتفاقية كيوتو و كافة الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر في قطاع الجمارك، كما خلصت الدراسة على بناء القدرات لموظفي إدارة الجمارك و التي تتيح لهم فصل إجراءات الافراج الجمركي و أيضا استحداث و تطوير نظم الضمان حتى تستفيد الشركات المستوردة من الافراج الجمركي كما ينبغي للإدارة الجمركية أن تتحقق من نشر الإجراءات الجديدة و توثيقها للموظفين على النحو الواجب و نشرها للمجتمع التجاري الداخلي و الدولي.

### II.المبحث الثاني: دراسات عربية

**1.غزل الخوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014-2015.**

تطرقت الباحثة إلى العلاقة بين السياسة الجمركية والتجارة الخارجية للاقتصاد السوري بحيث تناولت عدة نقاط أهمها السياسة الجمركية والتجارة الخارجية السورية وكذا أهم الآثار المترتبة على تحرير التجارة الخارجية السورية ودور السياسة الجمركية في تقييد وتحرير التجارة الخارجية وكذا الإيرادات الضريبية الجمركية المحققة خلال فترة الدراسة واستخلصت الباحثة أنه يجب إعادة النظر للقوانين المنظمة للضرائب والرسوم الجمركية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة و بما يصب في تشجيع الإنتاج المحلي و الصناعة الوطنية أيضا دعم القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة و الصناعة و عدم الاعتماد على قطاع معين واحد.

**2.سعد بن علي الوائل، عباس فؤاد عباس حسن، معتز تاج السر محمد محمود، أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، سنة 2018-2019.**

تسعى الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة العلاقة بين التمويل والمؤشرات الاقتصادية .

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القياسي وتحليل البيانات التي تم جمعها من المصارف ومؤسسة النقد العربي السعودي، ومن خلال الدراسة المالية يمكن استخلاص نتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل ومعدل النمو عند مستوى دلالة أقل من 5%.
- توجد علاقة دلالة احصائية بين الواردات ومعدل النمو حيث كانت درجة المعنوية أصغر من 5%.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات ومعدل النمو حيث كانت درجة المعنوية أصغر من 5%.
- كما توجد علاقة ضعيفة وعكسية بين قيم الصادرات والواردات حيث كانت درجة المعنوية أكبر من 5%.

### 3.حسين عباس حسين الشمري، كريم عباس حسن، تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد، سنة2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التجارة وأنواعها وأهميتها وأسباب قيام التجارة الخارجية ونظريتها وأثرها على اقتصاديات الدول النامية خاصة في الأجل القصير والمتوسط .

وتكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوع مهم ومعاصر وذو تأثير اقتصادي واجتماعي وسياسي واستخلص أن الدول النامية تسعى من خلال تحرير التجارة الخارجية لاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة من مزايا تحرير التجارة الخارجية.

تحرير التجارة الخارجية إلى نقل التكنولوجيا وإعادة هيكلة البنية التحتية للدول النامية واستيراد السلع التي لا يمكن انتاجها محليا في الدول النامية؛ عدم تطبيق معايير جودة المنتجات وفق المعايير العالمية في دول النامية أدى إلى عدم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة في الأسواق الخارجية؛ إن مفاوضات تحرير التجارة غير متكافئة وتصب دائما في مصلحة الدول الصناعية وليس من صالح الدول النامية.

هناك دول نامية أدى تحرير التجارة إلى نمو وارداتها وبالأخص الواردات من الصناعات التحويلية، إغراق أسواق الدول النامية بالسلع والخدمات المستوردة مما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطني في الدول النامية.

4. شهاب الدين محمد أحمد عبد الله، المشاكل المالية والنقدية لتجارة السودان الخارجية وأثرها على الأداء الاقتصادي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، سنة 2013.

خلصت الدراسة ان انخفاض سعر صرف العملة المحلية تؤثر في إبرام العقود التجارية الغير منفذة؛ وان أفضل وسائل الدفع الخارجي للعقود التجارية هو الاعتماد المستندي وCAD، واهتمام المصارف والمؤسسات السودانية بالتطبيق الصحيح الاحكام والأعراف الموحدة الدولية لتجنبها المخاطر التي تنتج عن عمليات التجارة الخارجية؛ إن أمثل شروط الشحن البحري والجوي عند التعاقد هو CIF, CIP .

### III.المبحث الثالث: الدراسات الأجنبية

#### **1.Yessenzholova, Gaziza, Raushan Dulambayeva, and Saltanat Kapysheva."ASSESSMENT OF THE IMPACT OF CUSTOMS REGULATION FACTOR ON FOREIGN TRADE OF KAZAKHSTAN." Economic Studies, (2023).**

يعد تطوير التجارة الخارجية لكازاخستان عاملا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي من المهم فهم الإجراءات التجارية التي لها جانب سلبي وإيجابي على تطور العلاقات التجارية بين البلدان. وفي هذا الصدد تعتبر الإجراءات الجمركية جزء لا يتجزأ من عملية المرور الدولية التجارية عبر الحدود. ومن المهم ألا يكون لهذه الإجراءات تأثير سلبي على التجارة. وهنا تهدف الورقة البحثية على أساس نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية إلى تقييم تأثير عامل التنظيم الجمركي، أي تنفيذ الجمارك للإجراءات والتنظيمات على الحدود لتنمية الواردات والصادرات في كازاخستان وتستند النماذج إلى بيانات التجارة الثنائية من كازاخستان مع 53 دولة خلال الفترة 1995-2021 حيث تم تقسيم الدول الشريكة إلى ثلاث مجموعات حسب مستوى دخل البلدان للحصول على نتائج أفضل و خلصت الدراسة إلى أن التنظيم الجمركي على المستوى الطويل يؤثر إيجابا على التجارة الخارجية لكازاخستان حيث يلعب العامل دورا أكثر أهمية من تكاليف المعاملات في التخليص الجمركي وفي الوقت نفسه فإن مشاركة البلدان في اتفاقية كيوتو لها تأثير إيجابي على تنمية التجارة الثنائية إلا أن الأثر الفعال للإجراءات الجمركية على تطور التجارة الخارجية يحتاج إلى إصلاحات تنظيمية جمركية أخرى .

#### **2.Drinkwater, Stephen, and Catherine Robinson. "The impact of customs and trade regulations on the operations of African firms." Journal of Business Research, (2023).**

تهدف الورقة البحثية إلى فحص تباين في الإجابات حول تأثير الأنظمة الجمركية والتجارية في المنشآت عبر مجموعة من البلدان الإفريقية وكذا يحقق في العوامل التي تحدد تلك

الاختلافات .حيث تستخدم هذه الورقة بيانات من الدراسات الاستقصائية للمؤسسات الاقتصادية التي أجراها البنك الدولي للتحقق من مدى اعتبار تأثير الجمارك واللوائح التجارية على أنها عقبة أمام عمليات التجارة الخارجية للمؤسسات في إفريقيا. وقد خلصت الدراسة إلى أن نماذج الانحدار تركز بشكل خاص على ثلاث مجموعات من التأثيرات. كما تشير النتائج أيضا إلى أن المنشآت الصغيرة التي تشارك على المستوى الدولي، هم أقل عرضة للإبلاغ عن اللوائح الجمركية والتجارية باعتبارها عقبة. وفي المقابل، مثل هذه العقبات تم اعتبارها أكثر خطورة في المؤسسات التي تعتبر أيضا الفساد وعدم الاستقرار السياسي عوائق أخرى للتجارة الخارجية. وكان هذا أيضا هو الحال عموما بالنسبة للمؤسسات الموجودة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

### **3.Abderrahmane Belhaniche, "The Impact of Customs Régulations on Efficiency in International Trade" research project , university of kenya, 2008.**

تهدف الدراسة الى تحليل أهم الإصلاحات الجمركية في أداءات التجارة الخارجية، إضافة الى دراسة العلاقة بين كل من تعريف الإصلاحات الجمركية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي. حيث قامت بدراسة وتحليل المذاهب الاقتصادية والتجارية الدولية المتعلقة بالاتفاقيات العامة بالتعريفات التجارية ومنظمة التجارة العالمية، إضافة الى القيام بالدراسة التطبيقية المتعلقة بإصلاحات الأنظمة الجمركية في الجزائر ودورها على التجارة الخارجية من الناحية الإيجابية. فقد عملت الدراسة على تأكيد مدى أهمية الإصلاحات الجمركية في تطوير التجارة الخارجية في البلد الجزائري، وبالرغم من الجهود المبذولة لا تزال الحاجة الى بذل الجهود كبيرة من أجل تحقيق التلاؤم بين كل من المعايير الدولية وكذا القدرات المحلية المتوفرة.

### **4.Joel Muchiri Kibaki, "Effect of Reforms in Customs Administration System on Trade Facilitation in Kenya"**

### 2018·postgraduation diploma research project ، kenya school of revenue administration, kenya.

تهدف الدراسة الى تحديد الإصلاحات والإجراءات النزيهة الخاصة بالبنى التحتية الخاصة بالتكنولوجيا، وأهميتها في تبسيط إجراءات التجارة الخارجية.

تعرض الإدارات في الجمارك الى العديد من التحديات والضغوطات في المجال السياسي والإداري، والتي من بينها التذبذبات التي تواجه حجم العمل في ثبوت ونقصان الموارد، بالإضافة الى الضغوطات المتعلقة بتحقيق الأهداف.

تحتاج الجمارك في تسييرها الى القيام بعمليات تحديث الأنظمة وملاءمتها للإجراءات وكذا الوثائق الجمركية في ظل الاتفاقيات الدولية المجرات.

تم اجراء الدراسة في نيروبي، على 492 موظف من قسم الجمارك، حيث تم استخدام العينة الطبقية لأجل اختيار المشاركين، وتم جمع البيانات من خلال الاستبيانات عن طريق الإحصاءات الوصفية والانحدارية.

أظهرت الدراسة الأثر الإيجابي الناتج عن الإصلاحات في نظام الجمارك في مجال تكنولوجيا المعلومات حول تبسيط التجارة في كينيا، وما لها من نزاهة وكفاءة في هذا المجال، وأهميته في جعل عمليات الجمارك جيدة وفعالة، وإبراز دورها الكبير في تعزيز التجارة الخارجية.

### 5.Russell hillberry, Xiabui Zhang, "Policy and Performance in Customs Evaluating the Trade Facilitation Agreement", Policy Research Working Paper, World Bank Group, Development Research Group, Trade and International Integration Team, March 2015.

من خلال هذه الورقة الصادرة عن البنك الدولي أبرز الباحثان أداء الجمارك في الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للجمارك وكذا تقييم فعالية الجمارك في مختلف دول العالم في تحسين أداء اقتصاداتها وجعل الإيرادات الجمركية ذات فعالية أكبر وأهم ما تم استخلاصه

هو ضرورة استغلال تجارب الدول الكبرى في المجال الجمركي وتطبيقها على مختلف الدول النامية وكذا الاستعانة بمختلف الهيئات الدولية لتجسيد أحسن وفعال للعمل الجمركي مثل المنظمة العالمية للجمارك والبنك الدولي.

### مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

لقد ركزت الدراسات السابقة في معظمها على دور الأنظمة الجمركية لترقية التجارة الخارجية وتأثيرها على ترقية نشاط المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى تطرقها لجانب الإصلاحات الجمركية للنهوض بهذا القطاع، كما سعت بعض الدراسات إلى عصرنة ورقمنة قطاع الجمارك وتحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمار، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وتطرقت بعض الدراسات الأخرى إلى توافق الاتفاقيات الدولية مع النظام الجمركي الجزائري.

أما دراستنا الحالية فلقد اختلفت عن الدراسات السابقة من حيث الإطار الزمني فلقد كانت فترة الدراسة متمحورة بين سنتي 2024 و2025، كما سعت دراستنا لإبراز دور النظام الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية وأضفنا لهذا العمل النظام الجديد المستخدم في إطار عملية رقمنة قطاع الجمارك والإجراءات المستخدمة لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير ضمن هذا النظام المعلوماتي الجديد، وأبرزنا وضعية التجارة الخارجية في الجزائر لسنة 2024، وأهم الإنجازات والإصلاحات لهذه السنة.

### خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بدور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية أن معظم الباحثين قد أجمعوا على الأثر الكبير للإجراءات الجمركية لتسهيل أو تقييد المبادلات التجارية الدولية فقد بينت العديد من الدراسات أن تبسيط الإجراءات الجمركية واعتماد الرقمنة والحد من البيروقراطية كلها عوامل تساهم بشكل فعال في تعزيز التجارة الخارجية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

# الفصل الثالث دور النظام الجمركي في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)

### I.المبحث الأول: آليات ونظم عصرنة قطاع الجمارك

إن عصرنة الإدارة الجمركية ارتبطت بقضايا الإصلاح الإداري المدعوم من الهيئات الدولية، كما ارتبطت كذلك بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لذا نجد أن العديد من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي أطلقت برامج تحديث وعصرنة بهدف مواكبة الموجة العالمية.

#### 1.المطلب الأول: تطوير وعصرنة قطاع الجمارك لتسهيل التجارة الخارجية

في ظل التغيرات والتطورات المتواصلة والسريعة في جميع الميادين يستلزم على إدارة الجمارك بناء وتطوير علاقاتها الداخلية والدولية لمواكبة ومسايرة هذه التغيرات للقيام بعملها بالشكل الأمثل.

##### أ. تطوير إدارة الجمارك وعلاقاتها بالهيئات الداخلية للدولة:

إن الدور الرئيسي لإدارة الجمارك يتمثل في حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وترقية التجارة الخارجية بصفة خاصة وهذا بالتعاون مع القطاعات الأخرى وبتبادل العلاقات مع مختلف القطاعات، ومن بين الهيئات الداخلية التي يمكن أن تتعاون معها وزارة المالية من خلال إيصال النصوص القانونية المتعلقة بمختلف المصالح والتوجيهات والقواعد المالية، وإرسال التقارير والمراسلات وتبادل المعلومات لحفظ أمن وسلامة المواطنين والدولة.

و في مجال التعاون الداخلي فقد تم:<sup>20</sup>

<sup>20</sup> غزالي نصيرة، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2021، ص202.

### 1. التعاون بين إدارة الجمارك وجهاز الشرطة:

يحق لإدارة الجمارك أن تتعاون مع جهاز الشرطة وذلك من خلال الاشتراك في تطبيق القانون الجنائي وتوفير الأمن للمواطنين والسلع والمؤسسات وفي بعض الحالات مكافحة الهجرة غير الشرعية والحفاظ على القانون والنظام العام للدولة، لأن لإدارة الجمارك والشرطة مصلحة مشتركة في مكافحة الاحتيال والاتجار غير المشروع، ومنع النشاط الإجرامي وكشفه والتحقيق فيه.

### التعاون بين إدارة الجمارك والجيش الشعبي الوطني:

وذلك من خلال إنشاء فرق مختلطة من أعوان الجمارك وأعوان الجيش الشعبي الوطني لمكافحة التهريب، وقد صدرت عدة قرارات تخص التنسيق بينهما من بينها قرار لضمان أمن الطرق ومواقع استغلال ونقل المحروقات، وكذا ضمان أمن الأجانب العاملين في المناطق الصحراوية، حيث تقوم إدارة الجمارك بتحضير وحدات التدخل الجمركية والسير على تنشيطها الدائم، وضمان الاتصال المستمر عن طريق الراديو وجمع المعلومات بالتنسيق مع المدراء الجهويين للجمارك وكذا تنسيق العمليات الجمركية مع قائدي القطاعات العسكرية.

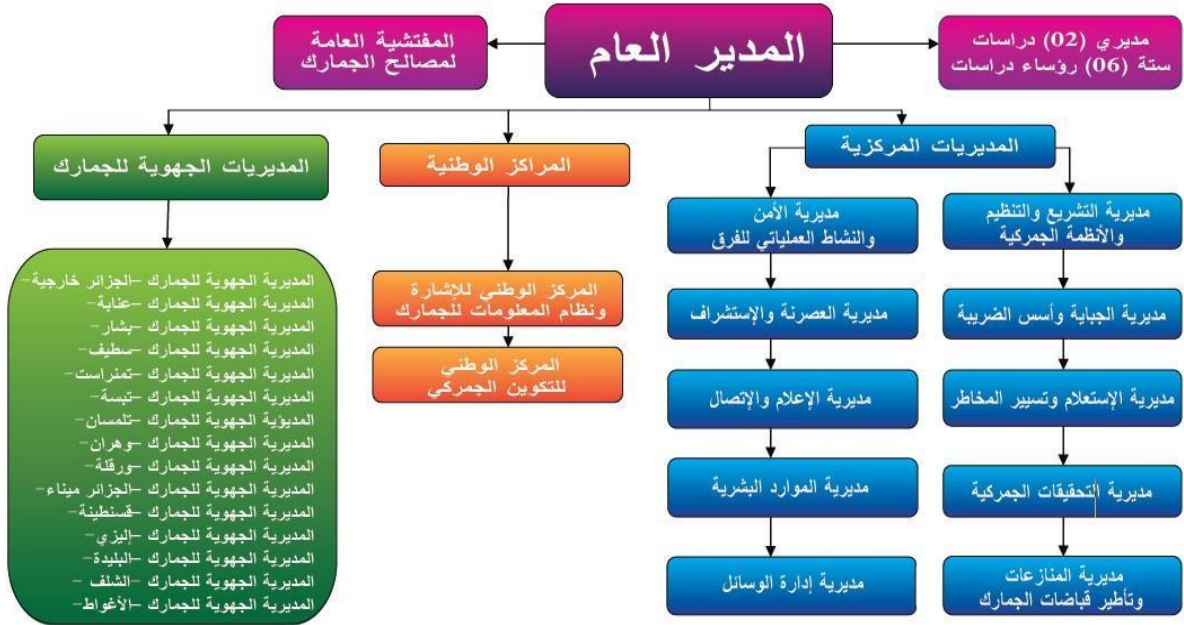
وتقوم هذه الفرق المشتركة بعملها بالاستعانة بالوسائل اللوجستية وتدعيم الوسائل الكلاسيكية لتدخل الفرق (السيارات، الخرائط، البدلات، وسائل النظر...)، وإدراج وسائل حديثة للاتصال الثريا (GPS) ومتابعة وتنسيق خروج الفرق، وتبادل المعلومات من خلال وضع خطوط عريضة للاتصال وتبادل المعلومات مع القطاعات العسكرية المعنية لمواجهة مختلف المخاطر.

### التعاون بين إدارة الجمارك والدرك الوطني:

وذلك من خلال الاتفاق على تنشيط تبادل المعلومات المتعلقة بالمهربين المعروفين الذين يشكلون شبكات التهريب الرئيسية، فيظل قائد الكتيبة الإقليمية للدرك الوطني تحت إشراف قائد المجموعة الولائية هو الوحيد المسؤول والذي يسهر على تنفيذ العمل المشترك ما بين

الفرق الإقليمية التابعة له والفرق الجمركية بالتنسيق مع قطاعات العمليات، ومن جانب إدارة الجمارك يتم تعيين ضباط اتصال محددين في أي وقت بالنظر إلى سرعة التنفيذ في حالات معينة، ويتم تدعيم خدمات هذه الفرق بالوسائل التقنية المتطورة والمتوفرة لدى وحدات الدرك الوطني والجمارك، من حيث وسائل الإعلام الآلي، جهاز السكاكينر، نظارات الميدان للرؤية الليلية، العتاد البصري التابع للأسلحة ووسائل النقل المناسبة والفعالة.

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك



المصدر : المديرية العامة للجمارك [www.douan.gov.dz](http://www.douan.gov.dz)

ب. تطوير وتكييف مهام إدارة الجمارك وفقاً للاتفاقيات الجمركية قامت الجمارك الجزائرية بمجهودات من أجل تكييف مهامها مع العالم الخارجي من جهة التعاون مع إدارة الجمارك الأجنبية وإبرام اتفاقيات للتعاون الإداري خاصة في مجال تبادل المعلومات والوثائق لتفادي الوقوع في مخالفات القوانين والتنظيمات الجمركية وكل هذا بالتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقيات التي صادقت عليها ومن بين الاتفاقيات الجمركية المتعددة الأطراف التي عملت مديرية الجمارك على إصلاح منظومتها من خلالها:<sup>21</sup>

- الاتفاقية المتعلقة بإنشاء مجلس التعاون الجمركي التي انضمت إليها الجزائر في إطار مجلس التعاون الجمركي 1966/12/19 وهي حريصة وبصفة منظمة في أشغال المجلس.
- اتفاقية كيوتو اليابانية والتي تم التوقيع عليها سنة 1974 من قبل المنظمة العالمية للجمارك لتسهيل الإجراءات والأنظمة الجمركية، حيث اقتنعت الجمارك الجزائرية بضرورة تكييف نظامها ومبادئ الاتفاقية، ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وفق مبادئ الاتفاقية تقديم تسهيلات واعتماد الأنظمة الجمركية الاقتصادية واعتماد نظام الإعلام الآلي كأولوية حتمية ويظهر ذلك من خلال إنشاء المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات مع تبني نظام SIGAD.
- اتفاقية نيروبي والمتضمنة مكافحة التهريب حيث انضمت الجزائر إليها بتاريخ 1977/06/09 وقامت بتضمين أحكامها وكذا منظومتها الجمركية تبعاً لهذه الاتفاقية، كما تبنت الجزائر 4 ملاحق من بين 11 ملحق موجود في أحكام هذه الاتفاقية.
- اتفاقية تصنيف البضائع والتي انضمت إليها الجزائر سنة 2000 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000/445 المتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل

<sup>21</sup> غزالي نصيرة، مرجع سابق، ص 205.

الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 9 ديسمبر 1999، وهي تدرج في إطار القانون الدولي ضد الإرهاب.

- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة غير الوطنية والتي انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، والتي تهدف بموجب المادة الأولى منه إلى تعزيز التعاون لمحاربة الجريمة المنظمة الدولية بأكثر فعالية.

### ج. تطوير إدارة الجمارك وفقا للمنظمات الجمركية

تعمل إدارة الجمارك في إطار منظمات و اتفاقيات دولية مما يوجب عليها التطوير وفقا لأحكام هذه المنظمات والاتفاقيات:<sup>22</sup>

من أجل تطوير عمل إدارة الجمارك فيما بين الدول تم إنشاء منظمة الجمارك العالمية التي تعني بكل ما يتعلق بالتشريعات الجمركية التي تنظم التجارة بين البلدان، وهي مركزا عالميا لخبرات الجمارك، وهي المنظمة الوحيدة ذات الاختصاص العالمي في المسائل الجمركية، وتهدف إلى رفع فعالية المصالح الجمركية عبر العالم وتمكينها من أداء وظائفها فيما يخص تيسير التجارة وتأمين المبادلات التجارية.

فلقد تأسست المنظمة العالمية للجمارك سنة 1952 تحت اسم "مجلس التعاون الجمركي" الذي ضم في عضويته حينئذ 17 بلدا أوروبيا، وعقد المجلس دورته الافتتاحية في 26 يناير 1953 بالعاصمة البلجيكية وانضمت إليها تباعا عشرات البلدان من مختلف أرجاء العالم، ووصل عدد الأعضاء حاليا إلى 185 بلدا يمثلون 98% من التجارة العالمية، وأصبحت

<sup>22</sup> غزالي نصيرة، المرجع السابق، ص 206.

المنظمة مركز خبرة عالميا في الشأن الجمركي والبيئة الوحيدة المتخصصة في هذا الشأن على المستوى الدولي، وهي الناطق الرسمي للجمارك في المحافل الدولية، كما قام مجلس منظمة الجمارك العالمية عام 2005 باعتماد معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية، إضافة إلى إطلاق برنامج كولومبوس أكبر برنامج لالتزام الجمارك بمبادرة بناء القدرات لدعم تنفيذ معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية، ومكافحة الجريمة المنظمة سنة 2006 وتسعى هذه المنظمة الدولية إلى:

- تبسيط النظم الجمركية وتوحيدها.
- حماية المجتمع والصحة العامة والسلامة ومحاربة الغش.
- تعزيز الأمن وتيسير التجارة الدولية.
- الحث على تحصيل الإيرادات بشكل عادل وفعال وناجع.
- تشجيع كل الأطراف المعنية بالشأن الجمركي على تبادل المعلومات والتجارب والممارسات النموذجية التي تستحق الاقتداء.
- تعزيز القدرات عبر دعم مختلف المصالح الجمركية الوطنية لتبني معايير جمركية عصرية.
- تسعى أيضا إلى رفع مستوى كفاءة الجمارك وتحسين أدائها وسمعتها.
- إجراء الأبحاث والتحليل بشأن القضايا التي تهم الجمارك والتجارة الدولية بهدف تعزيز ثقافة الأداء الاحترافي من خلال إشاعة المعارف بين أعضاء المنظمة والأطراف الأخرى المعنية بذلك.

وتتوزع آليات مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق هذا التنظيم الدولي حول آلية الإعلانات والتوصيات، لجنة الإنفاذ والامتثال وبرامج دعم الدول الأعضاء، حيث أصدرت المنظمة العالمية للجمارك نصوصا تشريعية ساهمت من خلالها تحديد المجال العام والخاص لآليات

الجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق تخصصها المتمثل في حماية الحدود الوطنية للدول الأعضاء، ومن أهم تلك النصوص الإعلانات والتوصيات.

### 2.المطلب الثاني: أثر رقمنة قطاع الجمارك في ترقية التجارة الخارجية

نظرا لأهمية رقمنة قطاع الجمارك في تنمية وتشجيع الاقتصاد الوطني حيث دفعت إدارة الجمارك الجزائرية إلى ضرورة اللجوء إلى رقمنة مصالحها للحفاظ على حركة الاقتصاد وضمان استمرارية تمويل السوق الوطني وتبرز أهميتها من حيث الاستغلال الأمثل للإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية بضبطها وتحليلها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية المناسبة كما يستمد الموضوع أهميته من الأهمية البالغة للجهاز الجمركي في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية ، فرقمنة هذا القطاع يساهم في تبسيط العمليات التجارية وتعزيز التدابير الامنية وتسريع التجارة الدولية مع الحجم المتزايد باستمرار للمعاملات عبر الحدود ،تسهل قوانين حماية البيانات المنسقة ايضا للتعاون الدولي بين ادارات الجمارك من خلال تعزيز التبادل الأمن للبيانات وضمان تكافؤ الفرص للشركات العاملة عبر الحدود.

### أ.الجهات المستفيدة من عملية الرقمنة

تلعب الجهات المستفيدة دَوَّار مَهْمًا في نجاح أي مبادرة رقمنة، إن تحديدهم وإشراكهم في وقت مبكر يضع الأساس لنهج أكثر تعاونا وفعالية وشاملة لرقمنة الجمارك في الجزائر، يمكننا حصرهم في<sup>23</sup>:

✓ **المستوردون والمصدرون:** ممثلين في الشركات والصناعات المشاركة في استيراد

وتصدير البضائع بشكل مباشر، والتي تتأثر بالتغييرات في الإجراءات الجمركية.

✓ **سلطات الجمارك والجهات الحكومية:** وتشمل كل من المديرية العامة للجمارك وهي

الجهة الرئيسية المسؤولة عن الإشراف على العمليات الجمركية، ووزارة المالية كجهة

المشرفة على المديرية العامة للجمارك والمسؤولة عن السياسات الاقتصادية بشكل

<sup>23</sup> غزلاني أسامة، دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية (اقتراح عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة الجزائر، سنة 2023-2024، ص235.

عام وتحصيل الإيرادات، وكذلك وزارة التجارة المسؤولة عن السياسات التجارية بما فيها التجارة الخارجية.

✓ **وكلاء الشحن وشركات الخدمات اللوجستية:** ممثلين في المصرحين الجمركيين والمهنيين الذين يساعدون في تخليص البضائع من الجمارك والتأكد من الامتثال للأنظمة، وكذلك شركات الخدمات اللوجستية المسؤولة عن التخطيط ونقل البضائع عبر الحدود.

✓ **قطاع النقل:** بما فيه من شركات النقل التي تشارك في نقل البضائع عن طريق البر والبحر والخطوط الجوية لنقل البضائع جوا.

✓ **المؤسسات المالية:** ممثلة في البنوك التي تشارك في معالجة المدفوعات والجوانب المالية الأخرى للتجارة الدولية .

✓ **شركات تكنولوجيا المعلومات:** ممثلين في شركات البرمجيات التي تعمل على تطوير وتقديم الحلول التقنية لرقمنة الجمارك، وكذلك مقدمو خدمات تكنولوجيا المعلومات الذين يقومون بتنصيب وصيانة أنظمة الجمارك الرقمية .

✓ **المستهلكون:** أي المستهلك النهائي اذ قد تؤثر التغييرات في الإجراءات الجمركية على توافر السلع المستوردة وأسعارها .

✓ **الشركات المحلية:** ستتأثر الشركات الجزائرية المشاركة في سلاسل التوريد والتجارة العالمية بالتغيرات في الجمارك والتدفقات التجارية .

✓ **الشركاء التجاريون والحكومات الأجنبية:** سيكون لحكومات الشركاء التجاريين الرئيسيين مصلحة في رقمنة الجمارك الجزائرية لتحسين التجارة عبر الحدود .

✓ المنظمات الدولية: مثل منظمة الجمارك العالمية التي تدعو إلى تحديث الجمارك في

جميع أنحاء العالم، ومنظمة التجارة العالمية التي تدعو إلى تسهيل التجارة .

✓ الاقتصاد الجزائري: على اعتبار أن الجمارك تلعب دورا تنظيميا للتجارة الخارجية

للجزائر، فان رقمنة الجمارك من شأنها التأثير على الاقتصاد الجزائري ككل.

ب.التحديات التي تواجه مبادرات تحديث ورقمنة الإدارة الجمركية من أبرز التحديات التي تواجه مصالح الجمارك ظروف تعيق او تعرقل مسار الإصلاحات المبرمجة، اذ لا يقتصر الأمر على إدخال بعض التقنيات التكنولوجية على طرق العمل الحالية، انما يتعدى الامر ذلك الى كونها مسألة واعي لان الإدارة الجمركية تنشط في بيئة متغيرة وديناميكية، تحتاج منها الى التحلي بمرونة دائمة لتتكيف مع التطورات التي تحدث ضمن بيئتها، في هذا السياق يمكننا حصر المتطلبات الرئيسية الواجب تو فرها في بيئة الإدارة الجمركية<sup>24</sup>:

- **ضرورة التكيف مع العولمة ومجاراة نسقها:** في عالم سريع التغيير تجد الجمارك نفسها مضطرة لمجارات النسق السريع للتجارة الدولية وتزايد حجمها من عام لآخر، قد يقابل ذلك موارد مادية وبشرية محدودة للإدارة الجمركية، وهو ما يصعب من قدرة الإدارات الجمركية على الالتزام بالاتفاقيات والقواعد لا تترتب عليها عقوبات دولية ولكن سيؤدي الى خسارة الاستثمار الأجنبي المباشر كنتيجة للتكاليف الإضافية والتأخيرات على المستوردين والناقلين والصناعات المحلية والمستهلكين، لذا فان الاستثمار في بناء وتطوير قدرات الجمارك وتعزيز مرونتها يعد ضروريا للغاية من أجل تلبية توقعات المجتمع التجاري العالمي ومجارات العولمة.

- **توافر الدعم من قبل صانعي السياسات:** تنطوي أي مبادرة إصلاحية للجمارك على تغيير في الموازين بالنسبة لقطاع العمال، اذ قد تتسبب الإصلاحات في الاضرار بالمصالح التجارية للأفراد والمنظمات التي كانت مستفادة من الوضع القديم سواء كانوا متعاملين اقتصاديين او موظفو الجمارك، وهذا ما يخلق مقاومة لأي جهود إصلاحية هادفة لتطوير الجمارك.

<sup>24</sup> غزلاني أسامة، المرجع السابق، ص66.

• **التشخيص الدقيق للوضع الراهن:** تختلف الأهداف التي تسعى الإدارات الجمركية الى تحقيقها من بلد لآخر، لذا لا يوجد إطار عمل موحد للإصلاحات الجمركية يناسب جميع الإدارات الجمركية، هنا تبرز الحاجة الى تكيف هذه الإصلاحات وفقا للأهداف التي تسعى الجمارك الى تحقيقها والمرسومة من قبل صانعي السياسات، بناء على هذا فان التشخيص الدقيق للحالة الراهنة للإدارة الجمركية والعمل الجمركي ككل يعد ضرورة ملحة من أجل تصميم إطار عمل مناسب للإصلاحات المطلوبة في الإدارة الجمركية.

• **تقليل تكاليف التجارة :** تنطوي مبادرات اصلاح الجمارك وتطويرها على العديد من المكاسب التي تصب في مجملها في جانب تقليل تكاليف العمليات التجارية، وهو ما ينعكس إيجابا على تنافسية اقتصاد البلد المعني بالإصلاحات، بالأخص ان رافق الإصلاحات الجمركية مبادرات لتطوير البنى التحتية لكل المرافق والمؤسسات المنخرطة في التجارة الخارجية مثل البنوك والموانئ وحتى القطاع الخاص الذي غالبا ما يسبق المؤسسات الحكومية لهذه المبادرات، وفي هذا السياق يجدر الإشارة الى ان هناك بعض الممارسات التي قد تقلص من منافع الإصلاحات الجمركية ومن مساهمتها في تقليل التكاليف التجارية، غالبا ما تكون هذه الممارسات مرتبطة بدواعي أمنية .

### 3. الآليات والنظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية

إن الجزائر وسعيها منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، قد قامت بالاعتماد على العديد من النظم وفقا للمبادئ والمعايير التي تنص عليها المنظمة العالمية للجمارك، خاصة بعد مصادقتها على اتفاقية كيوتو، والعمل على تقديم العديد من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وهذا بغرض تنشيط التجارة الخارجية.

تتمثل الأنظمة الحديثة في الإدارة الجمركية الداخلة في تسهيل حركة التجارة في:

### أ. نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية

يعرف المتعامل الاقتصادي المعتمد (Opérateur Economique Agrée) على أنه "كل متعامل اقتصادي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير ويتدخل في ميادين إنتاج السلع والخدمات 25، وهو نوع من الإجراءات التي فرضتها المنظمة العالمية للجمارك لإيجاد حلول سريعة لتسهيل التجارة الدولية وتأمينها، وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، من بين الشروط للحصول على صفة المتعامل الاقتصادي ما يلي: 26

✓ الإقامة في الجزائر دون فرض الجنسية الجزائرية، وممارسة نشاطات الاستيراد والتصدير في مجال إنتاج السلع والخدمات.

✓ ألا تكون له سوابق طيلة ثلاث سنوات الأخيرة في التجارة الخارجية مع كامل المؤسسات المؤطرة لهذا القطاع كالجمارك، الضرائب، التجارة، العمل والضمان الاجتماعي، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية.

✓ ألا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، بالإضافة إلى إثبات ملاءته المالية خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

✓ أن يكون قد ساهم في عمليات التجارة الخارجية بصفة منظمة، وسجل على الأقل عشر عمليات تصدير أو استيراد في السنة الواحدة خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

✓ يتم العمل بهذا النظام بمنح الأولوية للمؤسسات الإنتاجية الكبرى العمومية والخاصة، والتي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل وهذا حتى لا تضرب تمويلاتهم من المواد الأولية، ثم إلى المؤسسات الأخرى المعروفة بنزاهتها لدى الجمارك.

25 الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 7 مارس 2012 المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1443 الموافق 1 مارس 2012، المحدد لشروط الاستفادة من المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.  
26 المرجع نفسه.

✓ يستفيد المتعامل الاقتصادي المعتمد من العديد من التسهيلات والمزايا عند عملية الجمركة تشجيعا لعملية الاستثمار، والتي يمكن تقسيمها إلى تسهيلات مالية وأخرى إجرائية كما يأتي:

### الامتيازات المالية:

وتتمثل فيما يلي<sup>27</sup>:

- تعليق الحقوق والرسوم الجمركية في مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، والرسوم والضرائب الداخلية التي تفرض وتحصل بموجب قوانين أخرى غير القوانين التعريفية الجمركية، وذلك بصفة كلية أو مؤقتة أثناء تنفيذ أحد هذه الأنظمة.
- إمكانية الاستفادة من تخفيضات على الرسوم والحقوق الجمركية بعد إيداع التصريح المفصل.
- إمكانية تحصيل هذه الرسوم من قبل إدارة الجمارك إلى ما بعد رفع البضاعة، تجسيد تسهيل الإجراءات الجمركية، والسماح للمستوردين الذين يعانون من صعوبات مالية الاستفادة من هذه الإجراءات.
- إمكانية استرداد الرسوم والحقوق الجمركية إذا توفرت الشروط المنصوص عليها.

### التسهيلات الإجرائية:

وتتمثل فيما يأتي:

✓ التعجيل بالتخليص الجمركي بالإفراج عن البضائع حتى قبل تسديد الضرائب والرسوم، وتحويلها إلى المخازن ومساحات القبول المؤقت ثم إلى نظام الإيداع

<sup>27</sup> اللحياني إيلي، المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، سنة 2017، ص40.

الجمركي بعد مرور واحد وعشرون يوم، حيث يتم تخزينها في أماكن تحددها إدارة الجمارك.

- ✓ التسهيل فيما يخص الاستفادة من إجراءات الجمركة المبسطة.
- ✓ التقليل من عمليات المراقبة المالية والوثائقية.
- ✓ الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة.
- ✓ توجيه البضائع حسب الحالة إلى الرواق الأخضر مباشرة بعد تسجيل تصريحهم دون مراقبة فورية.
- ✓ الإكتتاب في التصريحات المبسطة للعبور عبر الطرقات (D.S.T.R) في حال نقل البضائع خارج المحيط الجهوي.
- ✓ مراقبة البضائع المستوردة تكون من خلال الوثائق المثبتة للبضائع.
- ✓ الجمركة عن بعد أو الفحص لدى المتعامل من خلال المراقبة البعيدة تتم في مخازن بالمؤسسات المعنية، كما لا تمنع المصالح الجمركية من القيام بمراقبة قبلية أي قبل أن تغادر البضائع الموانئ والمطارات.

**ب. نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك (S.I.G.A.D) لتسهيل إجراءات الجمركية**  
يعتبر نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك في الجزائر مصدرا هاما لتوفير المستمر في الوقت المناسب على كافة الاحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، هو عبارة عن نظام يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة بغرض تسريع العملية وإضفاء طابع الشفافية في تطبيق التنظيمات والإجراءات والمعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد<sup>28</sup>، تم اطلاقه في

<sup>28</sup> فريال فراح، الاصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، سنة 2018، ص 82-83.

سنة 1995 ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل الإيرادات الجمركية.

من هنا يمكننا استخلاص أن SIGAD هو النظام المعلوماتي الجمركي الوحيد المطور والمستخدم في الجزائر منذ 1995 إلى غاية 2023 فلقد عرف تحديثات محدودة في مراحل معينة ليأخذ شكله الحالي، اقتصرت النسخة الأولى من هذا النظام على عملية معالجة التصاريح الجمركية آليا وإلكترونيا.

في مرحلة ثانية وفي إطار تحديث وعصرنة النظام الجمركي الجزائري تم توسيع مهام نظام SIGAD بحيث يتيح الوصول إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية إلكترونيا وكذلك المعالجة الآلية للمنازعات الجمركية، حيث كانت المرة الأولى التي يتم فيها رقمنة عدة مهام جمركية في آن واحد نتج عن ذلك نظام SIGAD، والذي طبق لأول مرة سنة 2004 على مستوى ميناء الجزائر، ثم تم توسيع الاعتماد عليه في مكاتب الجمارك.

من أجل تخفيف إجراءات الالتحاق بنظام SIGAD الخاص بالجمركة الآلية للسلع عن بعد، قامت المديرية العامة للجمارك باتخاذ عدة إصلاحات جمركية حيث أعلنت: كل مصرح لدى الجمارك (الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك، المتعاملين الاقتصاديين، أمناء الحمولة أو أي شخص مؤهل آخر) يرغب في توقيع عقد اشتراك في برنامج سيغاد (SIGAD) يعفى عند تكوين الملف الإداري اللازم من تقديم بطاقة الرقم التعريفي الجبائي وكذا نسخة من الملف الجبائي، وكل هذا سعيًا من المديرية العامة للجمارك لتسهيل إجراءات الاشتراك.

وتتمثل الأهداف المرجوة من استحداث هذا النظام فيما يلي:

- تطبيق إجراءات جمركية موحدة ومتجانسة عبر كامل المكاتب الجمركية.

- تطبيق وتوسيع المفهوم الجديد للشراكة بين الجمارك وقطاع الأعمال الذي يستهدف تسهيل الإجراءات للمتعاملين الاقتصاديين الذين لا يشكلون خطرا على الموارد المالية للدولة.
- الاستجابة لقواعد التنفيذ السليم للمبادلات التجارية بالتفاعل مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة.
- تقليص الفحص المادي للبضائع والافراج عنها بسرعة.
- تبسيط الإجراءات والوثائق وفقا للمعايير الدولية.
- زيادة تحصيل الرسوم والضرائب بسبب التطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي لها.
- توسيع وتكثيف الإعلام الجيد للمتعاملين عن النظم الاقتصادية بخصوص التعريف بها والاستفادة منها.

ويتكون هذا النظام من ستة أنظمة فرعية موضحة كالتالي<sup>29</sup>:

### الجدول رقم 01: مكونات نظام السيغاد

وظائفها	الانظمة الفرعية
نظام منسق عالمي لترميز وتصنيف البضائع	التعريف المدمجة
تسجيل جميع الاجراءات الجمركية من دخول البضاعة الى غاية خروجها	عمليات الجمركة
اعداد وصلات تخليص الحقوق والرسوم الجمركية مع طباعة الدفاتر الحسابية	التحصيل الجبائي

<sup>29</sup> المديرية العامة للجمارك.

تسجيل ومتابعة المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية	تسوية المنازعات
تسجيل ومعالجة الاحصائيات المختلفة للتجارة الخارجية	الاحصائيات الجمركية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لمحة عن الجمارك الجزائرية ونظامها المعلوماتي

كما تتمثل الأهداف المرجوة من استحداث هذا النظام فيما يلي<sup>30</sup>:

- تطبيق إجراءات جمركية موحدة ومتجانسة عبر كامل المكاتب الجمركية.
- تطبيق وتوسيع المفهوم الجديد للشراكة بين الجمارك وقطاع الأعمال الذي يستهدف تسهيل الإجراءات للمتعاملين الاقتصاديين الذين لا يشكلون خطرا على الموارد المالية للدولة.
- الاستجابة لقواعد التنفيذ السليم للمبادلات التجارية بالتفاعل مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة.
- تقليص الفحص المادي للبضائع والافراج عنها بسرعة.
- تبسيط الإجراءات والوثائق وفقا للمعايير الدولية.
- زيادة تحصيل الرسوم والضرائب بسبب التطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي لها.

<sup>30</sup> عبد العالي بورويس، تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص169

- توسيع وتكثيف الإعلام الجيد للمتعاملين عن النظم الاقتصادية بخصوص التعريف بها والاستفادة منها.

الشكل رقم 02: النافذة التي تربط البنوك التجارية بنظام المعلومات للجمارك SIGAD

المصدر: أسامة غزلاني، أطروحة دكتوراه، سنة 2023-2024

### ج. النظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES

تستمر الجمارك الجزائرية في تطوير وتحسين أساليب وجودة العمل الجمركي والسمو بها إلى مستويات ترقى إلى المعايير الدولية من خلال استغلال أفضل الممارسات لبعض البلدان الرائدة فيما يتعلق بمعالجة البيانات وأنظمة المعلومات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواجهة المعوقات التي قد تواجهها حيث قدمت نموذجاً

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE  
MINISTÈRE DES FINANCES  
DIRECTION GÉNÉRALE DES DOUANES  
Centre National de l'Informatique et des Statistiques

ACCEEE UTILSATEUR

CODE [ ] [ ] [ ] [ ] ENREGISTREMENT [ ] - [ ]

IMP/EXP REEL [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]

S.J [ ] NIF [ ] C.P [ ] T.O [ ] M.F [ ] N.C [ ] ENG. [ ]

DOMICILIATION [ ] [ ] [ ] [ ] PTFN [ ] [ ] ASSUR. [ ] [ ]

[ ] [ ] [ ] [ ] FRET [ ] [ ] AUTR.F [ ] [ ]

[ ] [ ] [ ] [ ] COURS [ ] [ ] VAL.DA [ ] [ ]

FRS/DEST. REEL [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]

DECLARANT EN DOUANE [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]

PAYS ACHAT/VENTE [ ] [ ] [ ] [ ] PAYS PROV/DESTINATION [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]

RELATION ACH/VEND. POIDS.NET [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]

MANIFESTE [ ] [ ] [ ] [ ] N.COLIS [ ] [ ] [ ] [ ] TRANSPORT [ ] [ ] [ ] [ ]

POIDS.BRUT [ ] [ ] [ ] [ ] Type Ded. [ ] [ ] [ ] [ ]

للتحول الرقمي عبر اطلاق نظام معلوماتي جديد أكثر كفاءة ومجهز بأدوات إدارة المخاطر ومنصة لتبادل البيانات والوثائق الإلكترونية بين مختلف أصحاب المصلحة في سلسلة التجارة

الخارجية لمعالجة القصور في نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD ويأتي هذا بهدف رقمنة وتسهيل الإجراءات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين من جهة وتعزيز الدور الرقابي وتطوير سبل مكافحة الغش والتهريب وخدمة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

### النظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES:

ALCES هو نظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية. تم إطلاقه في نوفمبر 2023 بهدف تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيلها، مع إضفاء مزيد من الشفافية في عمليات التجارة الخارجية. كما يهدف إلى تعزيز فعالية آليات محاربة الغش والتهرب الجبائي والجمركي، وتأمين البيانات المتعلقة بالمبادلات التجارية الدولية.<sup>31</sup>

يغطي نظام ALCES عدة مجالات، بما في ذلك:<sup>32</sup>

- **متابعة عمليات الشحن:** يوفر نظامًا متكاملًا لتتبع ومراقبة عمليات الشحن من لحظة انطلاقها حتى وصولها.
- **تسيير المخاطر:** يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل المخاطر المحتملة في عمليات التصدير والاستيراد.
- **تصاريح الجمركة الإلكترونية:** يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بإيداع تصاريحهم الجمركية إلكترونيًا، مما يسرع الإجراءات ويقلل من الحاجة إلى التعاملات الورقية.

<sup>31</sup> وزارة المالية  
<sup>32</sup> نفس المصدر.

• **التخليص الإلكتروني:** يوفر نظامًا متكاملًا للتخليص الجمركي الإلكتروني، بدءًا من تقديم التصاريح وصولًا إلى دفع الرسوم.

• **تسيير محاسبة القباضات:** يدير عمليات المحاسبة الخاصة بالقباضات الجمركية، مما يضمن الشفافية المالية.

• **نظام اليقظة والتحكم:** يوفر آليات متقدمة للمراقبة والتحكم في العمليات الجمركية، مما يساعد على مكافحة التهريب والغش.

وقد تمكنت مصالح الجمارك الجزائرية من تعميم استخدام نظام ALCES على مستوى جميع المكاتب والمراكز البرية والبحرية والجوية الموزعة عبر التراب الوطني. كما تمكنت من خلاله من معالجة 120 ألف تصريح جمركي إلى غاية شهر جويلية 2024، وتسجيل أكثر من 6000 متعامل اقتصادي.

وتعمل المديرية العامة للجمارك حاليًا على تطوير المرحلة الثانية من نظام ALCES، والتي ستشمل:

• **البرمجيات الخاصة بالمنازعات:** ستوفر نظامًا متكاملًا لإدارة المنازعات المتعلقة بالعمليات الجمركية.

• **الأبحاث والمراقبة البعدية:** ستعزز قدرات الجمارك في مجال المراقبة اللاحقة للعمليات التجارية.

• **تسيير الموارد البشرية:** ستوفر نظامًا حديثًا لإدارة شؤون الموظفين في الجمارك.

. **جمركة المسافرين:** ستسهل الإجراءات الجمركية الخاصة بالمسافرين.

ويرتقب وضع هذه المرحلة الجديدة في الخدمة بشكل تدريجي قبل نهاية الثلاثي الأول من سنة 2025.

وبالتوازي مع تطوير نظام ALCES، تعمل فرق المشروع أيضاً على تطوير منصة رقمية تسمح بربط النظام المعلوماتي للجمارك بالأنظمة المعلوماتية لمختلف الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بإصدار التراخيص والشهادات الإدارية ذات صلة بعمليات التصدير والاستيراد.

ويهدف هذا الربط البيئي إلى إنشاء "شباك موحد" يسهل على المتعاملين الاقتصاديين إنجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية في مكان واحد.

وقد أُطلقت التجارب الأولية لهذا المشروع خلال شهر جويلية 2024، وتشمل الوثائق الإدارية الصادرة عن كل من وزارة التجارة وترقية الصادرات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا وزارة الصناعة الصيدلانية. وسيتم توسيع هذه التجارب لتشمل باقي الإدارات خلال السداسي الأول من سنة 2025.

يهدف هذا النظام المعلوماتي الجديد إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها:<sup>33</sup>

<sup>33</sup> نفس المصدر السابق

### تسهيل التجارة وتقليل التكاليف

- تبسيط الإجراءات: يتيح النظام الجديد إمكانية إتمام الإجراءات الجمركية إلكترونياً، مما يقلل من الحاجة إلى المعاملات الورقية ويسرع عملية التخليص الجمركي.
- تقليل التكاليف: بفضل أتمتة العمليات، يتم تقليل التكاليف على كل من الشركات التجارية والجمارك، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني.

### تحسين كفاءة العمليات الجمركية

- زيادة السرعة: يساهم النظام الجديد في تسريع وتيرة العمليات الجمركية، بدءاً من تسجيل البيانات وصولاً إلى التفتيش والتخليص.
- تحسين الدقة: بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة، يتم تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات، مما يساهم في اتخاذ قرارات أفضل.

### تعزيز الشفافية ومكافحة التهريب

- تتبع الشحنات: يوفر النظام إمكانية تتبع حركة الشحنات بشكل دقيق، مما يساعد في الكشف عن عمليات التهريب ومكافحتها.
- تحسين الشفافية: بفضل توفير المعلومات بشكل إلكتروني، يتم تعزيز الشفافية وتقليل احتمالية الفساد.

### دعم اتخاذ القرار

- **تحليل البيانات:** يتيح النظام إمكانية جمع وتحليل البيانات بشكل فعال، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة ووضع سياسات جمركية فعالة.
- **تطوير الأداء:** بفضل المعلومات المتاحة، يمكن للجمارك تقييم أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف، مما يساعد في تطوير الأداء بشكل مستمر.

### تعزيز التعاون الدولي

- **تبادل المعلومات:** يسهل النظام الجديد عملية تبادل المعلومات بين الجمارك ومختلف الدول، مما يعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب وتسهيل التجارة.
  - **توحيد الإجراءات:** يساهم النظام في توحيد الإجراءات الجمركية بين الدول، مما يسهل حركة التجارة الدولية ويقلل من التعقيدات.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنظام المعلوماتي الجديد للجمارك أن يدعم تطوير التجارة الإلكترونية وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- النظام المعلوماتي الجديد للجمارك يمثل خطوة هامة نحو تطوير القطاع الجمركي وتحسين أدائه، مما يساهم في تعزيز حماية الاقتصاد الوطني وتسهيل حركة التجارة الدولية.

### II.المبحث الثاني: إجراءات وتسهيلات الاستيراد والتصدير

#### 1.المطلب الاول: اجراءات الاستيراد والتصدير وفق نظام ALCES

في إطار رقمنة الادارة الجمركية اعلنت المديرية العامة للجمارك كافة الشركاء المحترفين، الوكلاء لدى الجمارك، الناقلين، ووكلاء الشحن وجميع المتعاملين الاقتصاديين للاطلاع على

الصفحة الالكترونية للنظام الجديد ALCES وهذا لتسجيل أنفسهم وفتح حساب الكتروني لتمكينهم من الولوج والقيام بالإجراءات الجمركية للاستفادة من الخدمات الرقمية الممنوحة في ظل هذا النظام.<sup>34</sup>

بحيث تتم عملية التسجيل للتصريح عن بعد من طرف الاشخاص المصرحون (ناقل البضاعة او شركات النقل، مالك البضاعة، الوكيل المعتمد لدى الجمارك) عن طريق الانترنت بعد ارسال جميع الوثائق الخاصة بعملية الجمركة ضمن هذا النظام ولا يتم تقديم اي وثيقة لدى الجمارك بحيث يكون النظام مفتوح 24/24 سا ليتمكن المصرح الولوج في اي وقت شاء حتى ايام العطل كما يحتوي هذا النظام على قائمة محددة للأعوان والمفتشين المكلفين بفحص البضاعة والمسجلين حسب الترقيم الممنوح لكل عون، فعندما يقوم المصرح بعملية الحجز يقوم النظام تلقائيا بعملية التوجيه لهذا الحجز لاحد المفتشين الموجودين في القائمة.

عندما يقوم المفتش بفتح النافذة الخاصة به في النظام يحدد عدد التصريحات الموجهة اليه يقوم بالاطلاع على التصريح لمعرفة نوع الرواق الذي اختاره النظام لهذا التصريح (أخضر، أحمر، برتقالي)

1. في حالة الرواق الأخضر: يتم مباشرة معالجة التصريح ويرسل الى مصلحة الصندوق

لتحصيل الحقوق ورفع اليد على البضاعة.

2. في حالة الرواق الاحمر: يرسل المفتش طلب الفحص لاحد الاعوان الموجودين في

النظام بحيث يقوم النظام تلقائيا بتحديد اسم العون ليقوم بالانتقال الى مكان البضاعة وفحصها.

<sup>34</sup> المديرية العامة للجمارك

3. الرواق البرتقالي: هنا تمنح السلطة للمفتش امكانية فحص البضاعة او عدمه وقد يتم معالجة هذا التصريح دون فحص البضاعة وفي حالة وجود شكوك حول نوع، منشأ، قيمة البضاعة يمكنك اعادة توجيه التصريح لرواق الأحمر وهذا بعد موافقة المسؤول المباشر.

بمقارنة الية عمل هذا النظام ALCES مع نظام SIGAD يتبين لنا ان النظام الجديد قلص من اجراءات الاستيراد والتصدير من حيث الوقت مع اضافة الشفافية على المعاملات كما سيكون له دور كبير في تسهيل وترقية التجارة الخارجية.

### 2.المطلب الثاني: التسهيلات الجمركية للصادرات خارج قطاع المحروقات

تعمل الحكومة الجزائرية على تبني عدة سياسات واجراءات لدعم وتنمية الصادرات خارج المحروقات ومن أبرز هذه السياسات والتسهيلات:<sup>35</sup>

#### أ.الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

1- فلقد تم انشاؤه من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج.

#### 2- التسهيلات الجمركية:

إن التسهيلات الجمركية للصادرات يعد امرا شائعا لتبسيط وتسريع حركة البضائع عبر الحدود مع ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والهدف من هذه التسهيلات تقليل الحواجز التجارية وتعزيز الكفاءة وتعزيز النمو الاقتصادي بتقليل الاعباء الادارية على المصدرين مما يؤدي الى التدفق السلس للبضائع وتسريع

<sup>35</sup> غزلاني أسامة، مصدر سابق

اجراءات التخليص وتقليل التكاليف المرتبطة بالتفتيش الجمركي والاجراءات الرسمية وتتمثل اهم التسهيلات في:

✓ الاعفاء من ايداع ضمانات في إطار القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير او السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي (هو خضوع المنتج لعملية التحويل او التصنيع في الجزائر بعدما قمنا باستيراده مادة اولية او نصف مصنعة وهو مصطلح مستخدم في السياق الجمركي والتجاري) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (نقصد به عمليات بسيطة على البضاعة كالتغليف مثلا فهي لا تعطيه صفة المنتج المحلي ولا تكسبه منشأ وطني) والموجهة للتصدير النهائي.

✓ زيارة الموقع والتخليص عن بعد.

✓ اصدار وصل العبور بالجمارك (TPD): هو وثيقة جمركية نعني بها شهادة الوضع في السوق المحلية) بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.

✓ انشاء الرواق الاخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة البضاعة

✓ تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية سنة وهو اجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

✓ التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضاعة.

**3- التسهيلات البنكية:** يمكن لأي شركة منتجة لبضائع او خدمات مقرها الجزائر وتعمل

في مجال التصدير للمنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء بالمشاركة في المعارض في الخارج او من اجل التصدير وتقديم وثائق اثبات على

غرار شهادة توطين التصدير استعادة واعادة عائدات للتصدير، احكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية، احكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين (وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، بلا تاريخ).<sup>36</sup>

بفضل هذه التدابير والتسهيلات الهادفة لتطوير التجارة الخارجية للجزائر تتوقع المديرية العامة للتجارة تسجيل ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات يصل الى 15 مليار دولار افاق سنة 2025 وهو الهدف الذي تضعه السلطات العليا من اجل ترقية الاقتصاد الوطني.

### III.المبحث الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر الواقع والاصلاحات

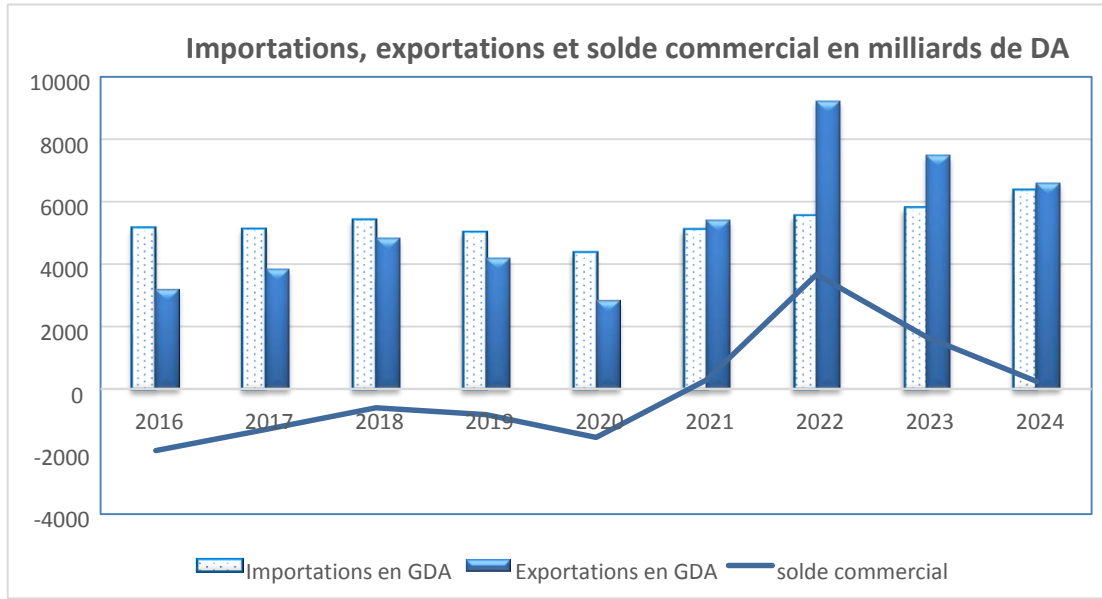
#### 1.المطلب الأول: وضعية التجارة الخارجية في الجزائر

يعد توضيح وضع التجارة الخارجية أمرا بالغ الأهمية لفهم تحديات والمتطلبات الحالية المساعدة في تحديد مجالات التحسين المحددة في العمليات الجمركية، سجلت الجزائر توازن إيجابي في الميزان التجاري سنة 2024 حيث كشف تقرير حديث للديوان الوطني للإحصائيات عن تحسن ملحوظ في الأداء التجاري الجزائري (الميزان التجاري الجزائري) خلال هذه السنة، مدعومًا بصادرات المحروقات وخطط تعزيز الأمن الطاقوي، في وقت تُسرّع فيه الجزائر بتنفيذ مشاريع كبرى مثل مركزي تخزين الوقود بولايتي بشار وتندوف. حيث بلغت القيمة الإجمالية للمبيعات الخارجية 6,60 مليار دينار (نحو 49.3 مليار دولار). بينما وصلت المشتريات الخارجية إلى 6,35 مليار دينار (حوالي 47.4 مليار دولار)، لئُسجَل فائضًا تجاريًا بقيمة 253.7 مليار دينار (1.92 مليار دولار) هذا وفق بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، رغم تراجع الصادرات بنسبة 11.6% مقارنة بعام 2023. حيث انخفضت قيمتها إلى

<sup>36</sup> لوعيل بن ناصر وسامية خليفي، تنوع الصادرات خارج المحروقات كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، صادرة بتاريخ 2025/04/17.

6,605.8 مليار دينار (49.3 مليار دولار)، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 9.6% لتصل إلى 6,352.1 مليار دينار (47.4 مليار دولار). ويعكس هذا الأداء تحديًا ملحوظًا في ظل انخفاض أسعار المحروقات العالمية بنسبة 7.4%. ما أثر سلبيًا على عائدات الصادرات التي تعتمد عليها البلاد بشكل رئيسي، بينما ساهمت زيادة كميات الواردات بنسبة 13.1% في تضيق هوامش الفائض، لينخفض معدل تغطية الواردات بالصادرات من 128.9% إلى 104%<sup>37</sup>.

الشكل رقم 03: الصادرات والواردات والميزان التجاري بمليارات الدينار الجزائري



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

### 2.المطلب الثاني: الإنجازات والإصلاحات في قطاع الجمارك:

لقد كان عام 2024 شاهدا على وثبة نوعية في تحديث قطاع الجمارك من خلال مواصلة تكريس مسار الرقمنة كآلية محورية لتحسين الأداء وتسهيل الإجراءات الجمركية. تجسدت معالمه بوضع حيز الخدمة للنظام الخاص بمعالجة المسافرين الذي يشمل الوحدات المتعلقة باستصدار سندات العبور للمركبات والتصاريح الالكترونية الخاصة بالعملة، لتواصل فرق العمل أشغالها في تطوير البرمجيات المتبقية للنظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية -

ALCES.

حيث احصت المديرية العامة للجمارك:

- ✓ أكثر من 6000 متعامل اقتصادي مسجل في نظام "الساس".
- ✓ ربط كل المصالح الجمركية بالألياف البصرية أو عبر الساتل.
- ✓ أكثر من 245.000 تصريح في نظام "الساس".
- ✓ كما قامت باكثر من 30يوما إعلامي لفائدة المتعاملين الاقصاديين حسب قطاع النشاط.

✓ إضافة للمنشورات الإعلامية مبسطة للإجراءات الجمركية.

✓

✓ إصدار ميثاق المرتفق، من أجل مرافقة فعال.

✓ إطلاق عملية الربط بين النظام المعلوماتي للجمارك والمنصة الرقمية المينائية: حيث

تم التوقيع على بروتوكول تفاهم بين المديرية العامة للجمارك ومجمع الخدمات المينائية

"سيربور" لإطلاق عملية الربط بين النظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES

والمنصة الرقمية المينائية APCS التابعة للمجمع، فعملية الربط البيني لهذين النظامين

- يشكل اولوية قصوى لما له من مزايا تعود بالإيجاب على رقمنة كافة الاجراءات المتعلقة بجمركة البضائع في تقدم سيرورة التحول الرقمي لقطاع الجمارك.<sup>38</sup>
- ✓ جهود مبذولة للاستثمار في المورد البشري للجمارك اذ شهد هذا العام تعزيز برامج التكوين المستمر والتدريب المتخصص بهدف تمكين منتسبي الجمارك من مواكبة التحديات التي تملئها التغيرات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية.
  - ✓ ابرام اتفاقيات شراكة مع قطاعات استراتيجية لضمان تكوين نوعي ومتخصص على كافة المستويات.
  - ✓ تنظيم ايام اعلامية للمؤسسات الاقتصادية للاستفادة من الاجراءات والتدابير اللازمة لتوفير بيئة أكثر شفافية فضلا عن الاصدارات الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين للتعرف على حقوقهم وواجباتهم اتجاه مصالح الجمارك موثقة في دليل المرتفق وكذا تقديم شروحات ضمن دليل "المصدر خطوة بخطوة" الذي يمكن المتعامل الاقتصادي من اقتحام ميدان التصدير والاستفادة من مختلف التسهيلات الممنوحة لتسهيل ولوج المنتج المحلي الى الاسواق الخارجية.
  - ✓ مشاركة اطارات الجمارك في العديد من الفعاليات والتظاهرات الاقليمية والدولية لتعزيز التعاون الجمركي الدولي ومكافحة الجرائم العابرة للحدود وابرار مكانتها كشريك فعال في المنظومة العالمية.
  - ✓ استحداث العديد من الأدوات التنظيمية التقنية من قبل مصالح الجمارك لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين في تعاملاتهم التجارية:

<sup>38</sup> عن وكالة الأنباء الجزائرية ليوم: 21 سبتمبر 2024.

أ.في مجال المساهمة في دعم المصدرين خارج نطاق المحروقات:

في عام 2023، تم استصدار 69 قراراً مسبقاً في مجال التصنيف التعريفي. وارتفع هذا الرقم إلى 87 في عام 2024، بزيادة ملحوظة بلغت أكثر من 26%. التصنيف التعريفي مؤشراً رئيسياً لجهود يعتبر استصدار القرارات المسبقة في مجال المديرية العامة للجمارك في سبيل المساهمة في تسهيل العمليات التجارية ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين لاسيما الناشطين في مجال التصدير. هذا الاجراء الجديد الذي باشرت المديرية العامة للجمارك في العمل به، يتيح للمتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في تحسين استراتيجيتهم التجارية، تأمين عملياتهم، وتجنب النزاعات مع مصالح الجمارك، بالحصول على قرارات مسبقة تتضمن معلومات ملزمة حول التصنيف التعريفي لبضائعهم، أثناء التخليص الجمركي، مما يساهم في تأمين عملياتهم التجارية وتعزيز تنافسيتهم<sup>39</sup>.

ب.في مجال تأطير العمليات التجارية الخارجية في شقها الجمركي :

عمدت المديرية العامة للجمارك إلى تحيين أدوات العمل المتعلقة لاسيما بالجوانب الضريبية وتصنيف البضائع وهذا من خلال اعتماد ما يلي: اصدار النسخة المحينة للتعريف الجمركية في نسختها الجديدة لعام 2024. تهدف هذه التحديثات إلى تقديم وثيقة مرجعية عملية محينه تساهم في تسهيل العمليات الجمركية. كما تسعى التعريف الجديدة إلى تشجيع الاستثمارات من خلال تعزيز بيئة تنظيمية أكثر وضوحاً وملاءمة للنشاط الاقتصادي، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

إصدار دليل قرارات التصنيف التعريفي الإصدار الـ 15 الذي يهدف إلى ضمان التطبيق الموحد للنظام المنسق في جميع المكاتب الجمركية، مما يعزز الكفاءة والتنسيق من جهة، ومن

<sup>39</sup> مجلة الجمارك الجزائرية العدد رقم 4 لسنة 2024.

جهة أخرى يسمح بتوفير أداة تعليمية فعالة للمكونين الجمركيين، إضافة إلى تسهيل وصول المتعاملين الاقتصاديين إلى معلومات دقيقة حول تصنيف البضائع .

تأطير العمل الجمركي المتعلق بالتجسيد، على أرض الواقع، لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAf وكذا، إعداد إطار تنظيمي يهدف إلى تحقيق العدالة والشفافية بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في إطار منطقة التبادل العربي الحر. GZALE تعد هذه الأعمال خطوات مهمة لتعزيز الاقتصاد الجزائري وإعادة تموقعه في الساحة التجارية الدولية حيث تهدف هذه المناطق الحرة إلى تعزيز وصول الصادرات الجزائرية إلى أسواق جديدة، مما يفتح آفاقاً أوسع أمام المنتجات الوطنية ويزيد من تنافسيتها.

### ج. إنجاز نصوص تنظيمية جديدة وتحيين نصوص أخرى تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين :

واصلت المديرية العامة للجمارك منح قرارات الاعتماد لصالح المتعاملين الاقتصاديين، حيث منحت خلال سنة 2024، 47 قرار اعتماد جديد لصالح المتعاملين الاقتصاديين وقامت بتجديد 150 اعتماداً . على سبيل التذكير، وبهدف تشجيع تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتعزيز الإنتاج الوطني، استحدثت المديرية العامة للجمارك آلية تتيح للمتعاملين الاقتصاديين المنتجين الاستفادة من عديد التسهيلات الجمركية والتخفيف من إجراءات الجمركة، ممثلة في منح اعتماد المتعامل الاقتصادي المعتمد.

حيث أصدرت المديرية العامة للجمارك خلال سنة 2024 عدة نصوص تنظيمية شملت على وجه الخصوص ما يلي :

- تحديد شروط اعتماد مساحات الفسحة من قبل مصالح الجمارك.
- تحديد المنطقة البرية المعفاة من رخصة التنقل ضمن النطاق الجمركي بولاية الطارف.

- إجراءات التصريح بالعملة والأشياء ذات القيمة من قبل المسافرين وكذا، النموذج الجديد للتصريح.

✓ كما فعلت المديرية العامة للجمارك خلال عام 2024 كل الميكانيزمات التنظيمية والعملية للمساهمة الفعالة والفعالية في تحسين التحصيل:

في مجال القضايا المنازعاتية، سجلت المديرية العامة للجمارك خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024 تراجعاً بنسبة تزيد عن 4% مقارنة بعام 2023 فيما يتعلق بمخالفات المكاتب وبحوالي 3% بالنسبة لمخالفات الصرف. في حين، سجلت ارتفاعاً في عدد المخالفات المتعلقة بالتهريب وهذا، بنسبة تقارب الـ 10% في هذا السياق، تم تسجيل المتابعة القضائية لـ 7671 مخالف وإبرام 16619 مصالحة جمركية من أصل 17483 طلباً تم تقديمه من قبل المخالفين. يمكن إجراء المصالحة، خلال الـ 9 أشهر الأولى من عام 2024، من تحصيل أكثر من 5.374.729.000 دج

وفي مجال التحصيل، سجلت مصالح الجمارك خلال هذه الفترة من عام 2024، أكثر من 16.758.026.700 دج أي بارتفاع مقدر بنسبة تقارب 23% مقارنة من نفس الفترة من عام 2023 مواصلة للمجهودات المبذولة للمساهمة في دعم الخزينة العمومية، لاسيما عبر تطهير القباضات، سجلت المديرية العامة للجمارك تنظيم 207 عملية بيع بالمزاد العلني. أي بزيادة تقدر بحوالي 14% مقارنة بعام 2023.

✓ تطوير البنية التحتية للنظام المعلوماتي للجمارك :

بالإضافة إلى المشاركة في دراسة ومتابعة الاتصال الرقمي بين مختلف المتدخلين في إطار الشبكات الوحيد على مستوى الحيز المينائي، المنجز بالتعاون مع مصالح وزارة النقل، قامت

المديرية العامة للجمارك بتجسيد عدة وصلات رقمية مع العديد من المصالح، على غرار وزارة المالية. من جهة أخرى، تمكنت ذات المصالح من إنجاز تقدم كبير في استغلال تقنية التواصل عبر القمر الصناعي VSAT ، حيث تمكنت على سبيل المثال من إنجاز مشروع تحديد الموقع الجغرافي géolocalisation للسيارات الجمركية التابعة للفرق العملياتية. من جانب آخر، تم ربط آلات المسح الضوئي للبضائع بالخوادم Serveurs لتمكين مستعملي النظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES من مراقبة الحاويات واستغلال صور المسح الضوئي في الوقت الحقيقي. كما تقوم مصالح الجمارك حاليا بالتحضير للترحيل النهائي للبيانات الجمركية من النظام المعلوماتي السابق للجمارك SIGAD إلى النظام الجديد ALCES .

### ✓ مساهمة مصالح الجمارك في اعداد قانون المالية 2025:

إن المواد المقترحة من قبل مصالح المديرية العامة للجمارك والتي تم إدراجها ضمن قانون المالية لسنة 2025 تنصب كلها في سياق مجهودات الدولة لدعم الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التحول الرقمي بما يتيح من تكريس مبادئ الشفافية في التسيير وتسهيل العمليات التجارية والمساهمة الفعالة والفعالية في تبسيط الإجراءات على المتعاملين الاقتصاديين على وجه الخصوص وعلى المواطن عموماً، إن المواد التي تضمنت تدابير جمركية تهدف في مجملها إلى ما يلي<sup>40</sup>:

1. مواصلة مسار رقمنة مصالح الجمارك والسماح بإتمام كل الإجراءات الجمركية عبر الطريق الإلكتروني.
2. المساهمة في التسيير الأمثل للمعابر الحدودية البرية، عبر السماح بإنشاء مخازن مؤقتة وتسهيل إجراءات التصدير عبرها.

<sup>40</sup> المرجع السابق.

3. منح تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين والمساهمة في خفض مبالغ غرامات التأخير المحولة إلى الخارج، عبر تقليص آجال مكوث البضائع في الموانئ والمطارات، وتقليص آجال الجمركة.

4. التآطير، من الناحية الجمركية، للنشاطات الاقتصادية المزاولة في المناطق الحرة وتحديد ميكانيزمات الرقابة الجمركية في هذه المناطق.

- الرفع من المداخيل المحصلة لصالح الخزينة العمومية، من خلال :

- تسهيل عمليات التصرف في البضائع رهن الإيداع الجمركي وتطهير مخازن قابضي الجمارك.

- تحويل المبلغ المتبقي من حصيلة بيع هذا النوع من البضائع، إلى ميزانية الدولة؛ دفع المصنوعات من الذهب والفضة والبلاتين المصادرة إلى الاحتياط القانوني للتضامن.

5. تحرير مساحات في الحيز المينائي والمطاري.

6. السماح بجمركة العتاد والتجهيزات الجديدة والمستعملة، المملوكة للدولة والمؤسسات والهيئات العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية المتواجدة بالخارج.

الأهداف التي تضمنتها المواد من قانون المالية 2025، والتي جاء محتواها كما يلي:

تعديل التصريحات لدى الجمارك المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 89 من قانون الجمارك. فيما يخص المادة 150 من قانون المالية، فهي تتعلق بمراجعة الإطار القانوني لنظام المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 89 مكرر 1 من قانون الجمارك من خلال منح تسهيلات إلى المتعاملين الناشطين في مجال التجارة الخارجية، وكذا تقليص آجال مكوث البضائع في المساحات المينائية والمطارات، بموجب

المادة 151 التي تراجع شروط الفحص الذي تقوم به إدارة الجمارك للبضائع المصرح بها، المنصوص عليها ضمن أحكام المادة 95 من قانون الجمارك

المادة 153 تراجع حالات البضائع التي توضع تلقائيا قيد نظام الإيداع الجمركي، المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 205 من قانون الجمارك، والمادة 154 تراجع شروط الفحص الذي تقوم به إدارة الجمارك للبضائع المحتويات في الطرود الموضوعة تحت نظام الإيداع الجمركي، المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 208 من قانون الجمارك وهذا بهدف تقليص آجال الجمركة وخفض مبالغ غرامات التأخير المحولة إلى الخارج فيما يخص المواد 155، 156 و 157 من قانون المالية، فهي تقترح إدراج إمكانية البيع عن طريق التنازل الودي عن البضائع التي لم يتم رفعها عند انتهاء الأجل القانوني للإيداع، وإدراج أحكام ضمن المادة 210 مكرر من قانون الجمارك، تسمح بالتصرف في البضائع بعد انتهاء الآجال القانونية لمكوئها في الإيداع، وتعتبر التجهيزات والعتاد والمنتجات الحساسة المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما، التي لم ترفع خلال الآجال القانونية لمكوئ البضائع رهن الإيداع، متخلى عنها لصالح الخزينة العمومية، وكذا، مراجعة الأحكام المتعلقة بتوزيع حاصل عليها بموجب المادة 212 من قانون الجمارك.

هذه المواد من شأنها المساهمة في رفع المداخيل لصالح الخزينة العمومية. بموجب المادة 212 مكرر من قانون الجمارك وهذا لتطهير قباضات الجمارك .

كما تعتبر المادتان 161 و 162 من قانون المالية، أساسا قانونيا يسمح بالتكفل بعمليات جمركة السلع المملوكة للدولة والمؤسسات والهيئات العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي

تكون في الخارج وكذا السماح بمصادرة المصنوعات من الذهب والفضة والبلاطين المحجوزة من طرف إدارة الجمارك والتي لم يطالب بها صاحبها ودفعها للاحتياط القانوني للتضامن<sup>41</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن المديرية العامة للجمارك تسهر دائما، عبر مقترحاتها في قانون المالية، على المساهمة الفعلية في ترقية الاقتصاد الوطني والعمل على أن تكون أداة فعالة من أدوات الدولة لتجسيد توجهات السلطات العمومية، لاسيما في مجال تشجيع الاستثمار وترقية الصادرات خارج المحروقات .

<sup>41</sup> مجلة الجمارك الجزائرية العدد رقم 4 لسنة 2024.

# الخاتمة

### الخاتمة:

تعد إدارة الجمارك محورا حيويًا في التجارة الدولية، فمستوى كفاءة الاجراءات الجمركية له تأثير كبير على القدرة التنافسية الاقتصادية للدول، وعلى نمو التجارة الدولية وعلى تطور الأسواق العالمية .

فالجمارك الجزائرية كنظيراتها في باقي الدول سعت جاهدة الى تقديم أفضل التسهيلات، فمنها ما نصت عليه الاتفاقيات وقوانين المالية، قانون الجمارك والقوانين الأخرى في مجالات متعددة كالاستثمار،

المحروقات، المناجم، الصناعة الصيدلانية، وغيرها من القوانين. فنجد ترسانة قانونية غنية بالتسهيلات

والامتيازات، كل هذا في سبيل تشجيع الاستثمار والنهوض بالاقتصادي الوطني وخلق بيئة مساعدة على

الاستثمار، ولقد عملت ادارة الجمارك الجزائرية على عصرنة إدارتها ووضع حيز التنفيذ التوصيات والقرارات التي جاءت بها مختلف الاتفاقيات الدولية

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مدى مساهمة إدارة الجمارك وأنظمتها الجمركية المفروضة في ترقية التجارة الخارجية إذ أن انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وضع إدارة الجمارك في الواجهة حيث أصبحت مهامها اقتصادية وليست جبائية فقط، مما فرض عليها ضرورة امتلاك الوسائل الكفيلة بتسهيل وتبسيط وتسريع عمليات المراقبة الجمركية، ولن يتأتى ذلك الا بالتحكم في الإجراءات الجمركية وتحديثها وعصرنتها حيث أنه التوجه نحو رقمنة قطاع الجمارك يوفر الوقت والجهد من خلال رقمنة الوثائق والمستندات المطلوبة من المتعاملين الاقتصاديين وهذا ما يبرز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع لما له من تأثير مباشر على التجارة الخارجية.

# قائمة المراجع



### المراجع:

Comission, European. *Taxation and Costoms Union procedures for import and export*. 2023.

الجريدة الرسمية. شروط الاستفادة من المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك. الجزائر: العدد 14، المادة 2، من المرسوم التنفيذي رقم 93-12، 07 مارس 2012.

الجمارك الجزائرية. مجلة الجمارك. الجزائر: المديرية العامة للجمارك، 2024.

جميل محمد خالد. أساسيات الاقتصاد الدولي. عمان، الأردن: الأكاديميين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.

رشاد عصار وآخرون. التجارة الخارجية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.

سارة شباح وفريدة بوركوة. دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية. جامعة جيجل، الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2017.

سامي عفيفي حاتم. التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1991.

غزالي نصيرة. تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية. الجزائر: المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، العدد الأول، المجلد الخامس، 2021.

غزلاني أسامة. دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية (اقتراح عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية). جامعة قالمة، الجزائر: أطروحة دكتوراه، 2023-2024.

فاطمة الزهراء بن زيدان. دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر في منظور الجغرافيا الاقتصادية. الشلف الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2011-2012.

## المراجع

- فريال فراح. الاصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. جامعة الجزائر3: أطروحة دكتوراه، 2018.
- كاظم عبادي جاسم. جغرافيا التجارة الدولية. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2015.
- كيحل يحي. دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة نظام العبور في الجزائر. 2022.
- اللياني ليلي. المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري. كلية الحقوق، جامعة الجزائر1: أطروحة دكتوراه، 2017.
- لوعيل بن ناصر وسامية خليفي. تنوع الصادرات خارج المحروقات كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية. الجزائر، 2025/04/17.
- موسى بودهان. النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر. الجزائر: دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر، 2007.
- نداء محمد الصوص. التجارة الخارجية. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008.
- وزارة المالية. موقع وزارة المالية. 2024.
- وكالة الأنباء الجزائرية. موقع الإلكتروني. الجزائر، 2024.

### الملخص

إن التزايد المستمر والمتسارع في حجم التجارة الخارجية فرض على الدول السعي نحو تكييف سياساتها من أجل تسهيل التجارة الخارجية والولوج للأسواق الدولية بقوة.

تطرقنا في هذه الدراسة لواقع تدخل القطاع الجمركي في حركة التجارة الخارجية الجزائرية من خلال ابراز اهم الإصلاحات الجمركية التي قامت بها إدارة الجمارك الجزائرية، كما قمنا بعرض اهم الاليات والنظم المستحدثة في عمل الإدارة الجمركية وخاصة منها التكنولوجيا الحديثة بحيث حاولنا ابراز محتوى برامج عصرنة قطاع الجمارك بالجزائر وكيفية تأثيره على تسهيل تجارتها الخارجية وتعزيز كفاءتها بشكل سريع ومنظم وخالي من التعقيدات البيروقراطية.

#### Résumé

L'augmentation continue et rapide du volume du commerce extérieur a contraint les pays à adapter leurs politiques pour faciliter le commerce extérieur et renforcer leur accès aux marchés internationaux.

Dans cette étude, nous avons abordé la réalité de l'intervention du secteur douanier dans le mouvement du commerce extérieur algérien en mettant en lumière les réformes douanières les plus importantes menées par l'Administration des douanes algérienne.

Nous avons également présenté les mécanismes et systèmes les plus importants développés dans le travail de l'administration douanière, en particulier la technologie moderne, afin que nous essayions de mettre en évidence le contenu des programmes de modernisation du secteur douanier en Algérie et comment cela affecte la facilitation de son commerce extérieur et l'amélioration de son efficacité de manière rapide, organisée et sans complications bureaucratiques.

#### Abstract

The continuous and rapid increase in the volume of foreign trade has forced countries to adapt their policies to facilitate foreign trade and strengthen their access to international markets.

In this study, we addressed the reality of the customs sector's intervention in the Algerian foreign trade movement by highlighting the most important customs reforms carried out by the Algerian Customs Administration. We also presented the most important mechanisms and systems developed in the work of customs administration, especially modern technology, so that we tried to highlight the content of the programs for modernizing the customs sector in Algeria and how it affects facilitating its foreign trade and enhancing its efficiency in a quick, organized manner, free of bureaucratic complications.